

Distr.: General
9 February 2015
Arabic
Original: French

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السبعون

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والستون

البند ٩٧ (ح) من جدول الأعمال

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة

الاستثنائية الثانية عشرة: تدابير بناء الثقة على الصعيد

الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة

المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

رسالة مؤرخة ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ موجهة من الممثل الدائم
لجمهورية غينيا الاستوائية إلى الأمين العام

بوصفي ممثل رئيس لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في
وسط أفريقيا (في الفترة من ٢٩ تموز/يوليه إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)، يشرفني أن
أحيل طيه تقرير الاجتماع الوزاري الثامن والثلاثين للجنة الذي عقد في مالابو من
٢٩ تموز/يوليه إلى ٢ آب/أغسطس ٢٠١٤ ووثيقتين مرفقتين به هما:

- إعلان مالابو بشأن منتدى برازافيل للمصالحة الوطنية والحوار السياسي بين
الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

- قائمة المشاركين في الاجتماع (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في
إطار البند ٩٧ (ح) من جدول أعمال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، وكوثيقة من
وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أناتوليو ندونغ مبا

السفير

الممثل الدائم لجمهورية أفريقيا الاستوائية

لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق

230315 160315 15-01716 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ الموجهة من الممثل الدائم لجمهورية غينيا الاستوائية إلى الأمين العام

تقرير الاجتماع الوزاري الثامن والثلاثين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

أولا - مقدمة

١ - انعقد الاجتماع الوزاري الثامن والثلاثون للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا بمالابو في الفترة من ٢٩ تموز/يوليه إلى ٢ آب/أغسطس ٢٠١٤.

٢ - وشاركت في الاجتماع البلدان التالية: أنغولا، بوروندي، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، غابون، غينيا الاستوائية، الكاميرون، الكونغو.

٣ - واضطلع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بأعمال أمانة اللجنة. ومثل الأمين العام في الاجتماع السيد عبد الله باتيلي، الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

٤ - وشاركت كيانات الأمم المتحدة التالية أسماؤها في أعمال الاجتماع بصفة مراقب: مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٥ - وحضر الاجتماع أيضا بصفة مراقب كل من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمركز الإقليمي المعني بالأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المتاخمة.

٦ - وبدأ اجتماع الخبراء أعماله بحفل افتتاحي أدلى خلاله ببيان كل من ممثل حكومة غينيا الاستوائية وممثل رئيس لجنة الخبراء. وتوجه ممثل الحكومة، السفير والمستشار الدبلوماسي في وزارة الخارجية والتعاون، السيد نتوغو أيسو أويانا، بالشكر في كلمته إلى المشاركين، وشجعهم على إجراء مناقشات مثمرة خلال الاجتماع. وفي الكلمة التي ألقاها رئيس اجتماع الخبراء، السيد أليكس تورديتا راتيباني، أجرى تقييما لتنفيذ التوصيات الصادرة عن الاجتماع السابع والثلاثين للجنة الذي عقد في نجامينا في كانون الأول/

ديسمبر ٢٠١٣. وأبلغ اللجنة أيضا بالعمل المنجز في إطار إعداد جدول أعمال الاجتماع الثامن والثلاثين. وقد صيغت هذه الوثيقة بالتعاون أمانة اللجنة خلال اجتماع ممثلي الدول الأعضاء في نيويورك. وأكد السيد راتيباني أيضا على أهمية احترام توصيات اللجنة لكي يتاح لها العمل على النحو الملائم.

٧ - وتخلل حفل افتتاح الاجتماع الوزاري:

- خطاب ألقته تشاد، رئيسة المكتب المنتهية ولايته للجنة، ممثلة بالسيدة إيزابيل كاسير هوسانا، وزيرة الدولة للشؤون الخارجية؛
- رسالة من الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، قرأها الأمين العام المساعد، الجنرال غي بيير غارسيا؛
- رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة، قرأها ممثله الخاص لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، السيد عبد الله باتيلي؛
- بيان ممثلة حكومة غينيا الاستوائية، السيدة ماريا أنجيليس ميغا بيبانغ، وزير الدولة للشؤون المالية والتفتيش والتراث في وزارة الشؤون الخارجية والتعاون.

ثانيا - إقرار جدول الأعمال وانتخاب مكتب اللجنة

٨ - أقرت اللجنة جدول الأعمال التالي:

- ١ - إقرار جدول الأعمال.
- ٢ - انتخاب أعضاء مكتب اللجنة.
- ٣ - تقرير المكتب المنتهية ولايته.
- ٤ - حالة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاجتماع الوزاري السابع والثلاثين.
- ٥ - استعراض الحالة الجيوسياسية والأمنية في وسط أفريقيا.
- ٦ - تنفيذ مبادرة سان تومي.
- ٧ - تعزيز نزع السلاح وبرامج الحد من الأسلحة في وسط أفريقيا.
- ٨ - القرصنة والأمن البحري.
- ٩ - مكافحة الجماعات المسلحة في وسط أفريقيا.

- ١٠ - تنفيذ القرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) الصادرة عن مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن، وقرار الجمعية العامة ٦٩/٦٥ بشأن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.
- ١١ - ظاهرة الصيد غير المشروع في وسط أفريقيا.
- ١٢ - إحاطة من الكيانات التي لها صفة مراقب في اللجنة.
- ١٣ - تقرير الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا عن التطور المؤسسي للهيكل والآليات دون الإقليمية المعنية بالسلام والأمن، وعن تطوير شراكاتها الاستراتيجية.
- ١٤ - مناقشات بشأن الموضوع الخاص المختار: الانتخابات في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية: تعزيز القدرات الوطنية في مجال الانتخابات بهدف إجراء عمليات انتخابية سلمية وذات مصداقية.
- ١٥ - استعراض الحالة المالية للجنة: تنفيذ الدول الأعضاء لإعلان ليرفيل.
- ١٦ - مكان وموعد انعقاد الاجتماع المقبل.
- ١٧ - مسائل أخرى.
- ١٨ - اعتماد تقرير الاجتماع الوزاري الثامن والثلاثين.
- ٩ - وانتخب الوزراء غينيا الاستوائية لرئاسة اللجنة الاستشارية بالتركية.
- ١٠ - وانتخبت اللجنة أيضا الدول الأعضاء التالية:
 - النائب الأول للرئيس: بوروندي
 - النائب الثاني للرئيس: أنغولا
 - المقرر: غابون

ثالثا - تقرير المكتب المنتهية ولايته

١١ - قدم الرئيس المنتهية ولايته إحاطة عن الأنشطة المضطلع بها منذ الاجتماع السابع والثلاثين للجنة الاستشارية الذي عقد في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في نجامينا. وركز على النقاط التالية:

(أ) الإعداد للاجتماع الثامن والثلاثين بالتعاون مع أمانة اللجنة في كل من نيويورك ونجامينا؛

(ب) تنفيذ توصيات الاجتماع السابع والثلاثين التي وضع الكثير منها قيد التنفيذ. بيد أنه بالرغم من التذكير المتكرر، لم يتم التوصل بعد إلى حل لمسائل المساهمات في الصندوق الاستئماني، وانخفاض مستوى التصديق على اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنعها وتصليحها وتركيبها (اتفاقية كينشاسا) التي لم تصدق عليها سوى أربع دول حتى الآن، والميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكومة، ولا يزال النظر جاريا في مسائل تحديث العملية الانتخابية واستخدام السمات البيولوجية في نظام السجل المدني، والتهديدات الشاملة والمترابطة للسلام والأمن كالقرصنة والإرهاب؛

(ج) مشاركة تشاد، بصفتها رئيسا للجماعة وعضوا غير دائم في مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في البحث عن حلول للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، كما يتضح من مشاركتها في اتخاذ القرارات الرئيسية المتعلقة بذلك البلد، وهي قرار مجلس الأمن ٢١٤٩ (٢٠١٤) والاستنتاجات التي خلص إليها الاجتماع الخامس لمجموعة الاتصال الدولية بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى الذي عقد في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٤ في أديس أبابا وأفضى إلى انعقاد منتدى المصالحة الوطنية والحوار السياسي بين الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى ببرازافيل في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تموز/يوليه. وتجدر الإشارة أيضا إلى المشاركة القوية لدول المنطقة الأعضاء في مجموعة الاتصال الدولية بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى؛

(د) مساهمة تشاد في الجهود المبذولة على مستوى مجلس الأمن والرامية إلى عودة السلام إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، بوصفها عضوا غير دائم في المجلس، وبالتعاون الوثيق مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن من الدول الأفريقية والبعثات الدائمة لدول وسط أفريقيا لدى الأمم المتحدة في نيويورك؛

(هـ) العناية باللاجئين من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى ورعايا البلدان الأخرى؛

(و) استضافة سلسلة من حلقات العمل التي نظمتها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، في إطار تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والتي خصصت للنساء والبرلمانيين في وسط أفريقيا وكان موضوعها إقرار الصكوك القانونية، بما في ذلك اتفاقية كينشاسا والمعاهدة المتعلقة بتجارة الأسلحة.

رابعاً - حالة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاجتماع الوزاري السابع والثلاثين

١٢ - أعلنت الأمانة عن تنظيم حلقة عمل تلبية للتوصية بوضع استراتيجية إقليمية وإطار للتشاور والتفكير فيما يتعلق بالأمن في السجون، بغرض التصدي للعنف الجنسي فيها، وذلك بدعم من المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا. وقد عقدت حلقة العمل هذه في دوالا، الكاميرون، يومي ٨ و ٩ تموز/يوليه ٢٠١٤.

١٣ - وفيما يتعلق بالتوصية بتنظيم حلقة عمل دون إقليمية حول موضوع ما يسمى بجرائم الطقوس، أبلغت الأمانة اللجنة باتخاذ جميع الترتيبات اللازمة لتنظيم حلقة العمل المذكورة على هامش الاجتماع الوزاري التاسع والثلاثين، بالتشاور مع البلد المضيف وبالتنسيق مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

١٤ - وتناولت اللجنة أيضاً حالة تصديق الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحوكمة وتنفيذه. وحثت اللجنة الدول الأعضاء التي لم تصدق الميثاق على أن تبادر إلى تصديقه.

١٥ - وأبلغت اللجنة أن المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا يجري حواراً نشطاً مع جميع بلدان المنطقة دون الإقليمية لبدء عملية تصديق الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحوكمة.

١٦ - وقررت اللجنة تكرار التوصيات التي اعتمدت في الاجتماع السابع والثلاثين والتي لم توضع قيد التنفيذ بعد، وهي:

(أ) تنظيم حلقات عمل، إبان الاجتماعات المقبلة للجنة، للتوصل إلى فهم أفضل لسبل تكييف القوانين الوطنية للدول الأعضاء ومواءمتها المتعلقة بجميع أشكال الجريمة التي تشهدها المنطقة دون الإقليمية؛

- (ب) إتاحة النشرة الجيوسياسية التي تعدها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا للدول الأعضاء من قبل الأمانة، وذلك قبل أسبوعين على الأقل من موعد انعقاد الاجتماعات الوزارية، بما يتيح تلقي التعليقات ذات الصلة من تلك الدول؛
- (ج) تصديق اتفاقية كينشاسا من جانب الدول الأعضاء التي لم تصدقها بعد؛
- (د) تنظيم نقاش بشأن الجماعات المسلحة في المنطقة دون الإقليمية غير جيش الرب للمقاومة؛
- (هـ) مناقشة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في الاجتماعات المقبلة للجنة؛
- (و) تسديد الدول الأعضاء الموقعة للبروتوكول للميزانية اللازمة لبدء أنشطة المركز الإقليمي للأمن البحري في وسط أفريقيا البالغة ١١٠ ٠٠٠ ٢٤٠ فرنك أفريقي، بالصيغة التي اعتمدها مجلس الوزراء التابع لمجلس السلم والأمن في وسط أفريقيا موزعة على النحو التالي:
- ١' أنغولا والكاميرون والكونغو والغابون وغينيا الاستوائية: ٣٢ ٨٤٣ ٠٠٠ فرنك أفريقي؛
- ٢' جمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد: ٢٥ ٢٦٣ ٠٠٠ فرنك أفريقي؛
- ٣' جمهورية أفريقيا الوسطى وسان تومي وبرينسيبي: ١٢ ٦٣٠ ٠٠٠ فرنك أفريقي؛
- (ز) تترك للدول الأعضاء مهمة مواصلة الجهود لتنفيذ القرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) الصادرة عن مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن، وقرار الجمعية العامة ٦٩/٦٥ بشأن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

خامسا - استعراض الحالة الجيوسياسية والأمنية في وسط أفريقيا

- ١٧ - أُتخذت الوثيقة المتعلقة باستعراض الحالة الجيوسياسية والأمنية في وسط أفريقيا، التي أعدها الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، أساساً لتبادل الآراء بين الدول.
- ١٨ - ويرتكز استعراض الحالة الجغرافية السياسية والأمنية في المنطقة دون الإقليمية على أربعة محاور رئيسية هي: التطورات السياسية والمؤسسية، الأمن الداخلي والأمن عبر الحدود، الحالة الإنسانية وحقوق الإنسان، الوضع داخل كل دولة.
- ١٩ - والوضع الأمني في وسط أفريقيا يبعث على القلق بسبب تزايد وجود جماعة جماعة بوكو حرام على الحدود بين الكاميرون ونيجيريا وأعمال العنف المتكررة في جمهورية أفريقيا الوسطى.
- ٢٠ - وفيما يتعلق بالتطورات السياسية والمؤسسية، فإن استقالة رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، السيد ميشيل جوتوديا ورئيس وزرائه السيد نيكولا تيانغاي وانتخاب السيدة كاثرين سامبا - بانزا رئيسة للدولة خلال الفترة الانتقالية في جمهورية أفريقيا الوسطى، يمهد الطريق لعملية جديدة مفعمة بالأمل لجمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية .
- ٢١ - وعلى الجبهة الدبلوماسية، انخرطت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا للعمل بشأن قضية جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال مؤتمر القمة الاستثنائي السادس لرؤساء الدول والحكومات بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى الذي نظم في نجامينا يومي ٩ و ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. كذلك اختتم المنتدى المعني بالمصالحة الوطنية والحوار السياسي بين جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي عقد في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٤ في برازافيل، بالتوقيع على اتفاق لوقف الأعمال العدائية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهذه هي المرحلة الأولى من عملية سلام ستستمر في المحافظات الستة عشرة وتنتهي بعقد منتدى كبير للمصالحة الوطنية في بانغي.
- ٢٢ - وفيما يخص الأمن الداخلي وعبر الحدود، تواجه منطقة وسط أفريقيا مجموعة من التهديدات بما في ذلك الإرهاب المرتبط بالمخدرات وأنشطة جماعة بوكو حرام التي بدت نتائجها في بلدان المنطقة دون الإقليمية، خصوصا الكاميرون وتشاد؛ والصيد غير المشروع؛ وانعدام الأمن البحري في خليج غينيا. واستمرار جرائم الطقوس في بعض الدول.

٢٣ - أما فيما يتعلق بالحكم، ورغم الجهود الدؤوبة التي تبذلها الدول الأعضاء في الجماعة، لا يزال تعزيز حقوق الإنسان واحترامها، وممارسة الحكم الرشيد، وتحسين الحالة الإنسانية تشكل جميعها تحديات كبيرة في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية.

٢٤ - ويرد أدناه بيان للحالة الجغرافية السياسية والأمنية في كل بلد.

أنغولا

٢٥ - منذ الاجتماع الأخير، عاشت أنغولا في أجواء سياسية سمحت لها بتبوء مكانة هامة في إطار الدبلوماسية الأفريقية. ويشهد البلد أيضا تقدما كبيرا في مجال التنمية.

٢٦ - وقد أجرى البلد أول تعداد عام للسكان والمساكن طوال شهر حزيران/يونيه ٢٠١٤، من أجل تحسين توزيع الثروة الوطنية.

٢٧ - وشرع البلد في نشاط دبلوماسي كبير بتوليته، على سبيل المثال، رئاسة المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات العظمى.

٢٨ - وعلاوة على ذلك، شاركت أنغولا في حل النزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى، وفي تفعيل منظومة السلم والأمن في وسط أفريقيا وجنوبها.

٢٩ - وعلى الصعيد الثنائي، أنشأت أنغولا والكونغو لجنة فنية مشتركة للخبراء المعنية بالحدود.

٣٠ - وفي مجال الأمن الداخلي، أجرت السلطات حملة واسعة النطاق لترع السلاح من السكان المدنيين. وأتاحت هذه الحملة، التي قامت بها الشرطة الوطنية في الفترة من آذار/مارس ٢٠٠٨ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٤، جمع ما يلي:

• أسلحة مختلفة: ٨٩ ٤١٧

• مخازن الذخيرة: ٤٨ ٨٥٢

• الذخيرة: ٤٤١ ٨٥٢

• المتفجرات: ١٥ ٣٩٧

٣١ - وقامت اللجنة الوطنية المعنية بترع سلاح السكان المدنيين، في شراكة مع منظمة The Halo Trust، بإتلاف ٦٣٠٩٣ سلاحا من مختلف العيارات، بما في ذلك مخازن ذخيرة وأجهزة متفجرة.

٣٢ - وتستمر أنشطة التوعية بترع سلاح السكان المدنيين تحت شعار ”إذا كنت واعيا، فانزع السلاح من عقلك“ لتشجيع المواطنين على التخلص من أسلحتهم. ومن ناحية أخرى، اعتمدت السلطات الأنغولية قانونا جديدا بشأن شركات الأمن الخاصة.

٣٣ - وفي مواجهة ضغط الهجرة القوي، اتخذ البلد بعض الخطوات، مثل إعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم، وإجراء محاكمات وتعزيز اليقظة على الحدود.

بوروندي

٣٤ - منذ الاجتماع السابق، تغطي أخبار ما قبل الانتخابات على الوضع السياسي والأمني في بوروندي، ويواصل البلد تنفيذ برنامجه للإعداد لانتخابات سلمية وشفافة وديمقراطية.

٣٥ - وعلى الصعيد السياسي، وافقت جميع الأحزاب السياسية على القانون المتعلق بالانتخابات الذي صدر في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وصدر أيضا القانون المتعلق باللجنة الوطنية لتقصي الحقائق والمصالحة.

٣٦ - وقدمت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات الجدول الزمني للانتخابات الذي يحدد موعد الانتخابات الرئاسية في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥ وفي ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥، في حال إجراء جولة ثانية. ووفقا للجدول الزمني نفسه، ستجرى الانتخابات البرلمانية والمحلية في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٥، وتجرى انتخابات مجلس الشيوخ في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٥، تليها انتخابات مجالس القرى والأحياء في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٥.

٣٧ - وحرصا على تهيئة ظروف مواتية لانتخابات عام ٢٠١٥، عقدت حلقات عمل لتبادل الآراء وتوعية ممثلي الأحزاب السياسية والأطراف الفاعلة السياسية والمجتمع المدني والشركاء، تمخضت عن الاتفاق على خارطة طريق قبلتها جميع الأطراف السياسية، بوساطة من مكتب الأمم المتحدة في بوروندي. ووافق رؤساء الأحزاب السياسية والأطراف السياسية الفاعلة أيضا على توقيع مدونة سلوك.

٣٨ - ونظمت بوروندي حملة ثانية لترع السلاح طوعا من السكان المدنيين، أسفرت عن نتائج مرضية للغاية.

٣٩ - وعلاوة على ذلك، تواصل بوروندي المشاركة في مبادرات الأمن في أفريقيا، لا سيما بنشر أفراد من الجيش والشرطة في جمهورية أفريقيا الوسطى والصومال. وأراد رئيس الدولة نفسه، بيير انكورونزيزا، أن يبرهن على التزام بوروندي من خلال زيارته لهذين البلدين.

الكاميرون

٤٠ - منذ انعقاد الاجتماع الوزاري الماضي، احتلت الحالة الأمنية مركز الصدارة في الكاميرون.

٤١ - ويعاني البلد من آثار الأزمة في أفريقيا الوسطى وأنشطة الطائفة الإسلامية النيجيرية بوكو حرام في آن واحد. ففي الحالة الأولى، تواجه السلطات صعوبات في التعامل مع أكثر من ٢٠٠.٠٠٠ من اللاجئين والمشردين الموجودين على الأراضي الوطنية.

٤٢ - وتعمل قوات الدفاع والأمن على احتواء المشاكل الإنسانية والأمنية الناشئة عن وجود هؤلاء اللاجئين، وعن توغل العصابات المسلحة في أراضي الكاميرون.

٤٣ - أما في الحالة الثانية، فقد ضاعفت جماعة بوكو حرام هجماتها وغاراتها وعمليات احتجاز الرهائن في منطقة الشمال الأقصى خلال الأشهر الستة الماضية، مما اضطر السلطات إلى تعزيز الجهاز الأمني في المنطقة وإعادة تنظيمه من جهة، وإلى وضع نظام لتنسيق الإجراءات مع الدول المجاورة، لا سيما في مجال الاستخبارات، من جهة أخرى.

٤٤ - وأقامت السلطات الكاميرونية مركز قيادة للعمليات في الجزء الشمالي من البلد لمكافحة جماعة بوكو حرام بقوة ومنع أي توغل للجماعات المسلحة الأخرى.

الكونغو

٤٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الكونغو جهودها لتعزيز السلام والأمن والاستقرار وتشجيع المصالحة الوطنية.

٤٦ - وعلى الصعيد السياسي، تأتي في صدارة الأحداث المناقشات بشأن التغييرات المحتملة في الدستور.

٤٧ - وعلى الصعيد الدبلوماسي، تم تحويل وساطة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في أزمة أفريقيا الوسطى بقيادة رئيس الجمهورية إلى وساطة دولية في الاجتماع الخامس لفريق الاتصال الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى المعقود بأديس أبابا في ٧ تموز/يوليه الماضي، ويشار بصورة خاصة إلى انضمام الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى فريق الوساطة. وعقب هذا الاجتماع والاستنتاجات التي توصل إليها مؤتمر قمة رؤساء دول الجماعة الاقتصادية الذي عقد في مالابو في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤، استضافت برازافيل من ٢١ إلى ٢٣ تموز/يوليه منتدى المصالحة الوطنية والحوار السياسي بين الأطراف في أفريقيا

- الوسطى. وفي هذه المناسبة، تم التوقيع على اتفاق وقف الأعمال العدائية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهو الخطوة الأولى من عملية شاملة ستستمر في جمهورية أفريقيا الوسطى.
- ٤٨ - وعلى الصعيد الأمني، قررت حكومة الكونغو بدء سلسلة من العمليات لإعادة جميع الرعايا الأجانب في وضع غير قانوني إلى الحدود.
- ٤٩ - أما على الصعيد الإنساني، وعلى غرار الدول المجاورة الأخرى (تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون)، استضافت الكونغو على أراضيها، لاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى، يقدر عددهم بنحو ١٦ ٠٠٠ لاجئ.
- ٥٠ - وإضافة إلى ذلك، تستعد الكونغو بنشاط، في إطار أنشطة الجماعة الاقتصادية، لاستضافة المناورات المتعددة الجنسيات والمتعددة الأبعاد للقوة المتعددة الجنسيات في وسط أفريقيا "لوانغو ٢٠١٤".

غابون

- ٥١ - يسود السلام والاستقرار الوضع العام في غابون. وكان الحدث الرئيسي في الحياة السياسية تعيين رئيس وزراء جديد، إثر الانتخابات المحلية التي استخدم فيها الاستدلال بالسّمات البيولوجية للمرة الأولى في سجلات الناخبين، والتي شهدت فوز الحزب الديمقراطي الغابوني بالأغلبية مرة أخرى.
- ٥٢ - وفي ضوء ما تقدم، دعا رئيس غابون إلى انعقاد الاجتماع الأول للمجلس الوطني للحزبي الديمقراطي الغابوني ثم مجالس المحافظات للحزب، وقام بتشكيل الأغلبية الرئاسية من أجل التقدم والتنمية الاجتماعية. وفي الوقت نفسه، بدأت المعارضة توحيد صفوفها تحضيراً للانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٦.
- ٥٣ - وعلى المستوى الاجتماعي، ووفقاً للعناصر الثلاثة المتمثلة في السلام - والتنمية والتكاسم التي ترمي إلى التوزيع العادل والمنصف للموارد الطبيعية، يهدف وضع الميثاق الاجتماعي، الذي قرره رئيس الدولة، إلى تحقيق ما يلي، عن طريق إجراءات محددة الأهداف:
- تنشيط شبكات الأمان الاجتماعي لصالح أضعف الفئات؛
 - تمويل الأنشطة المدرة للدخل؛
 - توسيع نطاق التغطية الصحية الشاملة لتضم العاملين في القطاع الخاص وتوفير رعاية أوسع نطاقاً للأسر ذات الدخل المنخفض.

٥٤ - وعلى الصعيد الاجتماعي، وحرصا على وضع حد للتفاوت والشعور بالإجحاف في نظام تخصيص العلاوات في الإدارات المركزية، اتخذت الحكومة قرارا بتعليق الأموال التي تم تخصيصها لفئة من موظفي الحكومة بغية توسيع نطاقها لتشملها أكبر عدد ممكن، أي حوالي ٣١ ٠٠٠ موظفا، وتوزيعها في شكل حوافز على الأداء، يصل مجموعها إلى حوالي ٢٠ مليار فرنك أفريقي. وهذا الإجراء مفيد وقد غدا نافذا منذ تموز/يوليه ٢٠١٤.

غينيا الاستوائية

٥٥ - منذ انعقاد الاجتماع الوزاري السابق، تعيش غينيا الاستوائية في جو يسوده السلام والأمن والاستقرار. وهذه الظروف الملائمة تمكنها من المضي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتجلى في مشاريع كبيرة للبنى التحتية والصرف الصحي.

٥٦ - وفي ظل هذه الظروف الإيجابية استضاف البلد في حزيران/يونيه ٢٠١٤ مؤتمر القمة الثالث والعشرين لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في مالابو.

٥٧ - أما الأمن الداخلي والأمن عبر الحدود، فقد تميزا بالاستقرار والسير العادي للخدمات الأمنية الوطنية. غير أن غينيا الاستوائية ما زالت تعاني من صعوبات في التحكم في التدفق المستمر للمهاجرين، مما اضطر السلطات إلى إعادة المهاجرين من ذوي الوضع غير القانوني إلى بلدانهم.

٥٨ - وعلى الصعيد الدولي، ساعدت غينيا الاستوائية على حل النزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال المساهمة في بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى بحوالي ٢٢٠ فردا، وما يلزمهم من أعتدة.

٥٩ - وأعربت غينيا الاستوائية عن أملها في تنفيذ الإجراءات الواردة في خارطة الطريق التوافقية التي اعتمدت في اجتماع مجلس الوزراء المسؤولين عن النزوح والهجرة، الذي عقد في ياوندي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ لتحديد الترتيبات العملية لحرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال بين بلدان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا.

جمهورية أفريقيا الوسطى

٦٠ - شهد الوضع السياسي في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ الاجتماع السابق انتخاب السيدة كاثرين سامبا - بانزا رئيسة للمرحلة الانتقالية وتعيين رئيس وزراء جديد، السيد أندريه انزابيكيه.

٦١ - وما زالت أعمال العنف والأعمال الوحشية مستمرة على الرغم من الجهود التي بذلتها رئاسة الجمهورية ورئيس وزرائها ودعم الجهات المانحة وتعزيز وجود القوات الأوروبية في إطار العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى، ووجود القوة الفرنسية سانغريس وبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٦٢ - وفي مواجهة الفوضى التي كانت تلوح في الأفق، اعتمد مجلس الأمن القرار ٢١٤٩ (٢٠١٤) الذي يأذن بإرسال حوالي ١٢ ٠٠٠ من حفظة السلام للعمل، اعتباراً من ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، في إطار بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى المنشأة حديثاً.

٦٣ - وإضافة إلى ذلك، دخلت جمهورية أفريقيا الوسطى في عملية سياسية جديدة، بدعم من رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لوسط أفريقيا، بغية تحقيق المصالحة بين الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى وتعزيز عملية تحقيق الاستقرار وإرساء الديمقراطية.

٦٤ - وقد بدأت هذه العملية بمنتدى للمصالحة الوطنية والحوار السياسي بين الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى في برازافيل، جمع قادة أحزاب المعارضة والمجتمع المدني والحكومة والجماعات المسلحة، التي وقعت اثنتان منها (تحالف سيليكسا السابق، وجماعة مناهضة البالاكا) على اتفاق وقف الأعمال العدائية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وسيتبعه إجراء مشاورات شعبية إقليمية تختتم بانعقاد منتدى بانغي. وسيتيح ذلك الحفاظ على أمل حقيقي بالخروج من الأزمة وعودة الحياة الطبيعية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

٦٥ - منذ الهزيمة العسكرية التي مُنيت بها حركة ٢٣ مارس في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، ظل الوضع العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية يتسم بالهدوء. وتواصل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية حملتها العسكرية المهادفة إلى القضاء على القوى ذات التأثير السلبي، مثل تحالف القوى الديمقراطية - الجيش الوطني لتحرير أوغندا، الذي تغلبت عليه في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٤، في حين قررت نسبة ٨٠ في المائة من الجماعات المسلحة المحلية التخلي عن أسلحتها طوعاً للمشاركة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٦٦ - وفيما يتعلق بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ونظراً للتقدم الإيجابي الذي حققته الحملة العسكرية ضد جميع القوى ذات التأثير السلبي، شرعت عناصر هذه الحركة، منذ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٤، في التخلي عن أسلحتها طوعاً لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق

الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وحاليا، تم تجميع هذه العناصر مع مُعالِهم (النساء والأطفال) في مواقع إيواء متفرقة موجودة في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، بهدف إعادتهم طوعا إلى رواندا، أو نقلهم إلى بلد آخر يتيح لهم إمكانية اللجوء إليه وذلك قبل نهاية عام ٢٠١٤. أما العناصر التي ترفض الامتثال، فسُتُرَع أسلحتها بالقوة.

٦٧ - وقد أيد هذا القرار المشاركون في الاجتماع الوزاري المشترك الذي عقده المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٤ في لواندا. وأعطى المشاركون في الاجتماع مهلة ثلاثة أشهر للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا ليقرنوا القول بالفعل، ومن المقرر إجراء تقييم للوضع في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

٦٨ - وفي أيار/مايو ٢٠١٤، وبعد إعادة أجناب يحملون عدة جنسيات من الحدود، استقبلت جمهورية الكونغو الديمقراطية مواطنيها الذين أعادتهم جمهورية الكونغو الشقيقة من الحدود. وأعربت سلطات كينشاسا عن استيائها من التجاوزات التي صاحبت إعادة مواطنيها من الحدود. وبعد هذه العملية، اجتمع البلدان ووقعوا اتفاقية بشأن حركة الأشخاص وإقامتهم ويُرتقب أن تصادق عليها الدولتان.

٦٩ - وعلى الصعيد السياسي، هناك اعتقاد بأن سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية تسعى إلى تعديل الدستور من أجل إلغاء الشرط الذي يحدد فترة شغل منصب الرئاسة بولايتين. وتجدد الإشارة إلى أنه لا توجد حاليا أي معلومات رسمية صادرة عن الحكومة بشأن هذه المسألة.

٧٠ - وفي ١١ و ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وقعت حادثة على الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا أسفرت عن مقتل خمسة عسكريين كونغوليين. وتُجري الآلية المشتركة الموسّعة للتحقق تحقيقات بشأن هذه الحادثة لتوضيح الوضع وتحديد الأطراف المسؤولة.

٧١ - ووقعت آخر حادثة في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٤ حيث هاجم حوالي ثلاثين رجلا معسكرا تشاتشي، الذي يؤوي الحرس الرئاسي في كينشاسا. وتمكنت قوات الأمن من التغلب على هؤلاء الرجال بعد أربعين دقيقة تقريبا. وتُجري الأجهزة الكونغولية المختصة حاليا تحقيقات متعمقة بشأن هذا الحادث.

رواندا

٧٢ - منذ انعقاد الاجتماع الوزاري السابق، ظل الوضع الاجتماعي والسياسي والأمني في رواندا مستقرًا.

٧٣ - وعلى المستوى السياسي، ظلت المؤسسات تعمل بصورة منتظمة منذ أكثر من ١٠ أعوام. وأحيا البلد في ظروف هادئة الذكرى العشرين للإبادة الجماعية التي تعرضت لها طائفة التوتسي في نيسان/أبريل ١٩٩٤ والذكرى العشرين ليوم التحرير في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٤.

٧٤ - ورواندا حريصة على تحقيق التكامل الأفريقي بصفة عامة والإقليمي بصفة خاصة. ولهذا، يستطيع كل شخص يحمل جواز سفر أفريقي الحصول على تأشيرة في أول نقطة دخول؛ ولا يحتاج مواطنو البلدان المجاورة لتأشيرة للدخول إلى رواندا.

٧٥ - وفيما يتعلق بأمن الحدود، وقعت حادثة في ١١ و ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤ على الحدود بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويواصل التحقيق في هذه الحادثة كل من الآلية المشتركة الموسعة للتحقق التي تضم رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٧٦ - وسعياً لإيجاد حل شامل ودائم للتهديدات التي تشكلها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، عُقد في لواندا في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٤ الاجتماع الوزاري المشترك الثاني للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، الذي انبثقت عنه توصيات تبعت على الأمل في التحييد التام والنهائي لهذه القوة ذات الأثر السلبي التي تقف وراء انعدام الأمن في منطقة البحيرات الكبرى منذ الإبادة الجماعية لطائفة التوتسي في عام ١٩٩٤ في رواندا. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاجتماع الوزاري الثاني ينبثق عن الاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة الذي وقّعه رؤساء دول المنطقة في أديس أبابا في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣.

٧٧ - وعلى الصعيد الدبلوماسي، تواصل رواندا إقامة علاقات صداقة وتعاون مع الدول الأعضاء في اللجنة وتعمل على تحسين هذه العلاقات بوسائل شتى، منها افتتاح بعثات دبلوماسية في أنغولا والكونغو، ليكون لها وجود في جميع البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، وكذلك في سان تومي وبرينسيبي. وفي نفس السياق، تجدر الإشارة إلى الزيارة التي قام بها إلى رواندا رئيس غينيا الاستوائية، السيد تيودورو أوبيانغ

نغيما مباسوغو، يومي ١٤ و ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٤، والتي تكللت بتوقيع اتفاق عام للتعاون.

٧٨ - أما بالنسبة للعلاقات مع جنوب أفريقيا، فتجدر الإشارة إلى الاجتماعات المنتظمة التي عقدت بين المسؤولين السياسيين والأمنيين من البلدين بهدف تحسين هذه العلاقات.

سان تومي وبرينسيبي

٧٩ - منذ انعقاد الاجتماع الوزاري السابق، أُنسِم الوضع العام في سان تومي وبرينسيبي بالسلام والاستقرار.

٨٠ - وعلى الصعيد السياسي، يستعد البلد لإجراء انتخابات محلية وإقليمية وتشريعية. وقد تم تحديد تاريخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ لإجراء هذه الانتخابات. ولكن تجدر الإشارة إلى أنه لأسباب مالية وتقنية، تعيّن تأجيل الانتخابات المحلية والإقليمية لسنة. ومن ناحية أخرى، أجرت السلطات مشاورات ذات طابع تشاركي. وقد أحرز البلد تقدماً على المستوى الدبلوماسي بشكل خاص حيث قام بتعزيز علاقاته مع أنغولا التي تضطلع بدور قيادي في صفوف البلدان الأفريقية الناطقة بالبرتغالية.

٨١ - أما على صعيد الأمن الداخلي وأمن الحدود، فقد ظل الوضع مستقراً.

تشاد

٨٢ - يتسم الوضع العام في تشاد منذ انعقاد الاجتماع الوزاري السابق بالسلام والاستقرار. وقد قامت تشاد خلال الفترة قيد الاستعراض، بأنشطة دبلوماسية مكثفة سعيًا إلى إحلال السلام في المنطقة دون الإقليمية، انطلاقاً من دورها الثلاثي الحالي كرئيسة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وكعضو غير دائم في مجلس الأمن، وعضو في مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وقد أفضت هذه الجهود، في جملة أمور، إلى عقد منتدى برازا فيل من أجل المصالحة الوطنية والحوار السياسي بين الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٨٣ - وفيما يخص السياسة الداخلية، تواصل الحوار بين الحكومة والمعارضة في جو هادئ.

٨٤ - وبفضل ذلك، بدأ البلد حملة لتحسين الالتزام بأخلاقيات الخدمة العامة ومكافحة الفساد. وفي هذا السياق، استهدفت ملاحقات قضائية مسؤولين رفيعي المستوى في الدولة وفي السلطات المحلية.

٨٥ - ويتعاون البلد أيضا مع الدوائر الأفريقية الاستثنائية ومع المجتمع الدولي نظرا لاقتراب موعد محاكمة الرئيس السابق، السيد حسين حبري.

٨٦ - وعلى صعيد الأمن الداخلي والأمن على الحدود، سُجل تدفق للاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى وكذلك لاجئين يحملون جنسيات أخرى، ويشار بصورة خاصة إلى انسحاب الجنود التشاديين من بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى عقب توجيه اتهامات إلى تشاد بدعم ائتلاف سيليك وبالسعي إلى زعزعة الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٨٧ - ومن ناحية أخرى، كررت تشاد تأكيد التزامها بمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى على مستويات أخرى.

٨٨ - وبالإضافة إلى ذلك، تشارك تشاد في جهود مكافحة الإرهاب. وقد شكّل ذلك الدافع الرئيسي للزيارة التي قام بها رئيس الدولة الفرنسية، السيد فرانسوا هولاند، إلى نجامينا في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٤، وقد افتتح خلال هذه الزيارة مركز قيادة عملية بارخان الجديدة الرامية إلى تأمين منطقة الساحل.

توصيات بشأن استعراض الحالة الجيوسياسية

٨٩ - بعد استعراض الحالة الجيوسياسية، أوصت اللجنة بما يلي:

(أ) وضع استراتيجية دون إقليمية لمكافحة المخدرات وغيرها من المؤثرات العقلية، وحث كل دولة من الدول الأعضاء على إنشاء أو تعزيز لجان وطنية تعنى خصيصا بهذه المسألة، وعلى تقديم تقارير منتظمة إلى اللجنة عن الأنشطة التي تضطلع بها في هذا الصدد؛

(ب) أن يُطلَب إلى أمانة اللجنة أن تضع تحت تصرف الدول الأعضاء استعراض الحالة الجيوسياسية الذي تعده الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، قبل أسبوعين على الأقل من موعد انعقاد الاجتماعات الوزارية، من أجل جمع تعليقات تلك الدول؛

(ج) نشر 'نداء مالابو' المتعلق بممتدى برازافيل من أجل المصالحة الوطنية والحوار السياسي بين الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى (انظر المرفق الأول).

سادسا - تنفيذ مبادرة سان تومي

مدونة قواعد السلوك لقوات الدفاع والأمن في وسط أفريقيا

٩٠ - منذ انعقاد الاجتماع الوزاري السابع والثلاثين للجنة، سارت الإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل تنفيذ مدونة قواعد السلوك لقوات الدفاع والأمن في وسط أفريقيا في ثلاثة اتجاهات، وهي:

(أ) بناء القدرات الفنية للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون فيما يتعلق بالإدارة الديمقراطية للقطاع الأمني في وسط أفريقيا؛

(ب) التعاون الدولي وتبادل الخبرات في مجال إصلاح القطاع الأمني في وسط أفريقيا؛

(ج) تبني لجنة الدفاع والأمن ومجلس وزراء مجلس السلم والأمن في وسط أفريقيا لمدونة قواعد السلوك هذه.

٩١ - وقد واصلت الأمانة العامة تقديم مساعدتها الفنية من أجل تعزيز القدرات المؤسسية للدول الأعضاء في مجال الإدارة الديمقراطية للقطاع الأمني في وسط أفريقيا.

٩٢ - وفي هذا الصدد، واصلت الأمانة العامة، بالتعاون مع كبير المستشارين والمستشارين الوطنيين، عملية إعداد كتاب أبيض بشأن شركات الأمن الخاصة في وسط أفريقيا. وفي هذا السياق، تم تنظيم حلقة عمل لاستعراض مسودة هذا الكتاب الأبيض في ياوندي يومي ٢٦ و ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٤، وشارك فيها خبراء حكوميون وخبراء مستقلون. وبهذه المناسبة، قام المشاركون بإعادة قراءة وتحليل العناصر التي جمعها كبير المستشارين وقام بتوليها.

٩٣ - وفي احتتام حلقة العمل، أوصيت الأمانة العامة بجمع "تقارير قطرية موجزة" بشأن هذا الموضوع من المستشارين الوطنيين. وقد شرعت الأمانة العامة في جمع المعلومات من الدول الأعضاء بإيفاد بعثتين ميدانيتين. وأوفدت البعثة الأولى إلى الكاميرون وتشاد خلال النصف الثاني من شهر تموز/يوليه ٢٠١٤. أما البعثة الثانية المعنية بأنغولا والكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية، فقد بدأت أعمالها في ٢٥ تموز/يوليه ويُرتقب أن تنتهي منها في ٢ آب/أغسطس ٢٠١٤. ومن المقرر إيفاد بعثة ميدانية ثالثة إلى غينيا الاستوائية وجمهورية أفريقيا الوسطى وسان تومي وبرينسيبي قبل نهاية عام ٢٠١٤.

٩٤ - وستضع الأمانة العامة التقارير القطرية المذكورة أعلاه تحت تصرف كبير المستشارين لاستخدامها في إعداد الصيغة النهائية للتقرير الجاري إعداده. وبالإضافة إلى ذلك، خططت الأمانة العامة لتنظيم ثلاث حلقات دراسية للتوعية بمدونة قواعد السلوك لقوات الدفاع والأمن في وسط أفريقيا من المقرر عقدها في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وفي الكونغو وغابون في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

٩٥ - وعلى صعيد التعاون، ومنذ انعقاد الاجتماع الوزاري السابع والثلاثين للجنة، قامت الأمانة العامة بتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال إصلاح القطاع الأمني، لا سيما مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة للأمم المتحدة.

٩٦ - وفي إطار تنفيذ الأنشطة الرامية إلى إصلاح القطاع الأمني في جمهورية أفريقيا الوسطى، شاركت الأمانة العامة في أعمال البعثة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتقييم عملية إصلاح القطاع الأمني في جمهورية أفريقيا الوسطى التي جرت في بانغي خلال الفترة من ١٩ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤. ويتعين على شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى الاعتماد على نتائج بعثة التقييم هذه فيما يقدمونه من دعم لجميع المبادرات المتصلة بإصلاح قطاع العدالة، وتعزيز العلاقات بين الجهازين المدني والعسكري، وتعزيز الرقابة البرلمانية على مؤسسة الدفاع والأمن، ونزع سلاح المقاتلين السابقين في جمهورية أفريقيا الوسطى وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وكذلك لدعم العديد من العناصر الأخرى المدرجة في إطار توطيد الإدارة الرشيدة للقطاع الأمني في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٩٧ - وفيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية كينشاسا، قامت الأمانة العامة باتخاذ إجراءات محددة في مجالين هما:

(أ) المساعدة في بناء القدرات المؤسسية في مجال مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نطاق واسع في وسط أفريقيا؛

(ب) التعاون وتبادل المعلومات في مجال مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة في وسط أفريقيا.

٩٨ - وبالفعل، تقدّم الأمانة العامة المساعدة التقنية للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل إنشاء وتفعيل لجان وطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة وتداولها على نحو غير مشروع في وسط أفريقيا.

٩٩ - وفي هذا السياق، نظّمت الأمانة العامة يومي ١٧ و ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٤، في ياوندي، منتدى وطنياً لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة في الكاميرون. ويهدف

المنتدى، من بين أمور أخرى، إلى توعية السلطات الكاميرونية بضرورة إنشاء لجنة وطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة وتفعيلها في أسرع وقت ممكن.

١٠٠ - وتجدر الإشارة إلى أن الأمانة العامة تُعدّ حاليًا لعقد منتديات مماثلة للمنتدى الذي عُقد في الكاميرون. وسوف تُعقد خلال النصف الثاني من العام الجاري في أربعة بلدان أخرى مستهدفة، هي الكونغو يومي ٧ و ٨ آب/أغسطس، والغابون يومي ٢٣ و ٢٤ أيلول/سبتمبر، وتشاد في شهر تشرين الأول/أكتوبر، وجمهورية أفريقيا الوسطى في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

١٠١ - وبالإضافة إلى ذلك، نظّمت الأمانة العامة في نجامينا، يومي ٨ و ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤، منتدى عن دور البرلمانين في تنفيذ الالتزامات دون الإقليمية والدولية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في وسط أفريقيا، بالاشتراك مع البرلمان التشادي ومركز السلام والأمن ومنع العنف المسلح ومقره في برمنغهام، بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

١٠٢ - ورمى المنتدى إلى توعية البرلمانين في المنطقة دون الإقليمية بأهمية مشاركتهم في إذكاء وعي أصحاب المصلحة من أجل أن يفوا بدقة بالالتزامات الإقليمية (اتفاقية كينشاسا) والدولية (قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)) المتصلة بالنساء والسلام والأمن في وسط أفريقيا.

١٠٣ - وعلاوة على ذلك، قدّمت الأمانة العامة إسهامًا تقنيًا لمكتب شؤون نزع السلاح من أجل نشر حولية الأمم المتحدة لترع السلاح لعام ٢٠١٣. وكان موضوع هذا الإسهام مكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل في وسط أفريقيا والتدابير التي تتخذها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والدول الأعضاء فيها.

١٠٤ - وإضافة إلى ذلك، في الفترة الممتدة من ١٦ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، شاركت الأمانة العامة في نيويورك، مع المنظمات الدولية الأخرى وممثلي المجتمع المدني في الاجتماع الخامس للدول الذي يُعقد كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل الرامي إلى منع الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة بجميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وخلال الاجتماع، نوقش الصك الدولي الذي يُمكن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها.

١٠٥ - وخلال الاجتماع، أُعيد الحديث، من بين أمور أخرى، عن ضرورة أن تتبنى كل دولة عضو في الأمم المتحدة ممارسات جيدة في مجال وسم الأسلحة وتعقبها، فضلاً عن إدارة مخزونات الأسلحة والذخائر وتأمينها بسبل منها اتخاذ تدابير متصلة بالأمن المادي

للترسانات العسكرية والمدنية. وأوصى المشاركون في هذا الاجتماع أيضًا بتعزيز دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال التعاون والمساعدات الدولية، من أجل مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة في العالم بفعالية أكبر.

١٠٦ - وفي ضوء الاجتماع السادس للدول الذي يُعقد كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة، الذي سيجري عام ٢٠١٦، سيعقد اجتماع مفتوح باب العضوية للخبراء الحكوميين من ١ إلى ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥ برعاية الأمم المتحدة.

١٠٧ - وقد أقرت اللجنة مبدئيًا عقد اجتماع تحضيري في أواخر عام ٢٠١٥ أو أوائل عام ٢٠١٦ من أجل الإعداد لمشاركة دول وسط أفريقيا في الاجتماع السادس للدول الذي يُعقد كل سنتين.

١٠٨ - وينبغي مناقشة مسألتين هامتين في إطار هذا الاجتماع التحضيري:

(أ) إدارة مخزونات الأسلحة في وسط أفريقيا؛

(ب) ترتيبات دعوة المشاركين.

١٠٩ - ويمكن عقد هذا الاجتماع التحضيري ضمن إطار الاجتماعين الوزاريين الأربعين والحادي والأربعين للجنة.

١١٠ - وعلاوة على ذلك، وقّعت الأمانة العامة ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا اتفاق تعاون تقني في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٤. ويغطي الاتفاق المساعدة التي سيوفرها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل وضع دليل لمواءمة التشريعات الوطنية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة في وسط أفريقيا. وبعد أن يوافق الخبراء الحكوميون على الدليل ستقدمه الأمانة العامة إلى الدول الأعضاء لتستخدمه عند استعراض التشريعات الوطنية القائمة بشأن الأسلحة النارية.

١١١ - وأخيرًا، من المتوقع أن يُعقد في الأشهر المقبلة الاجتماع العام العادي الأول لشبكة العمل بشأن الأسلحة الصغيرة في وسط أفريقيا، التي ساهمت الأمانة العامة في إنشائها. وشبكة العمل هذه ائتلاف لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مكافحة الأسلحة الصغيرة والخفيفة في المنطقة دون الإقليمية. وتسعى من خلال عملها وخبرتها إلى دعم الإجراءات التي تتخذها الدول والأمانة العامة.

سابعاً - تعزيز نزع السلاح وبرامج الحد من الأسلحة في وسط أفريقيا

أمن الحدود

١١٢ - أبلغت اللجنة أن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لديها برنامج معني بأمن الحدود منذ عام ٢٠٠٩. ولكنه لم يُنفذ حتى اليوم بسبب الافتقار إلى خبراء لمتابعة هذه القضية في الأمانة العامة. ومنذ عام ٢٠١٢، تم تعيين خبير وبدأ عمله. وقد وضع الخبير برنامج أنشطة للسنة المالية ٢٠١٤ يشمل عدة حلقات عمل.

١١٣ - وقد عُقدت حلقة العمل الأولى في بوجومبورا في الفترة الممتدة من ٢٥ إلى ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٤، وعُقدت حلقة عمل مماثلة في دوالا بالكاميرون، في الفترة الممتدة من ٢٥ إلى ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٤. وهدفت حلقات العمل هذه إلى تشخيص قضايا الجريمة العابرة للحدود التي تشكل تهديداً للتنمية، فضلاً عن كونها عقبة تعترض التكامل الاجتماعي والاقتصادي في وسط أفريقيا. وهدفت حلقات العمل أيضاً إلى تحديد الجهات الفاعلة الموجودة في الخطوط الأمامية وإحصائها ليتم الاتفاق بين الدول الأعضاء على مختلف الإجراءات الواجب اتخاذها على جانبي الحدود لخلق مناخ من السلام والأمن والاستقرار، وأخيراً، ترمي هذه الحلقات إلى تحديد مشاريع مجتمعية هادفة مشتركة بين البلدان المتاخمة تضعها الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون وتنظيم المجتمع المدني ويمكنها الإسهام في تعزيز التكامل الاجتماعي والاقتصادي في وسط أفريقيا.

١١٤ - وبالإضافة إلى ذلك، عُقد اجتماع في مدينة بوانت نوار بالكونغو، من ١٨ إلى ٢٠ آذار/مارس، بحث في تشخيص الجريمة وسبل التعاون عبر الحدود في وسط أفريقيا. وهدف الاجتماع إلى مناقشة آخر المستجدات على صعيد الجريمة العابرة للحدود وتأثيرها في المنطقة دون الإقليمية، واستكشاف نهج جديدة للتعاون عبر الحدود والبحث بصورة خاصة في السبل التي يمكن أن تساهم فيها الإدارات المعنية بمكافحة مختلف ظواهر الجريمة عند وضع السياسات العامة في مجال الأمن.

١١٥ - وعُقدت آخر حلقتي عمل عن الاحتياجات في مجال تحديد الحدود وتعيينها وترسيمها في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في ليرفيل بين ١٧ و ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٤ وفي كينشاسا بين ٩ و ١١ تموز/يوليه ٢٠١٤.

١١٦ - وبعد مساهمة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، أوصت اللجنة بما يلي:

(أ) إدراج مسألة الجريمة العابرة للحدود في جدول أعمال الاجتماعات الوزارية للجنة الاستشارية؛

(ب) تيسير وضع مناهج دراسية في موضوع المسائل الحدودية والتدريب في مجال إدارة الحدود في المؤسسات التعليمية الجامعية ومراكز التدريب الإقليمية؛

(ج) تشجيع تنقيح برنامج التدريب التقليدي المتبع في مدرسة الجمارك الدولية في بانغي من أجل مواءمته مع الواقع الراهن؛

(د) توفير الدعم للبلدان الأعضاء من أجل اقتناء الوثائق الهامة المتعلقة بتعيين الحدود وترسيمها؛

(هـ) وضع خطة اتصالات بشأن قضية الحدود؛

(و) إنشاء قاعدة بيانات للمعلومات عن حدود المنطقة دون الإقليمية؛

(ز) دعم إصدار المنشورات عن قضايا الحدود في وسط أفريقيا؛

(ح) مواصلة دعوة الشركاء في سبيل حشد الموارد التقنية والمالية اللازمة لتسريع ترسيم حدود الدول الأعضاء.

١١٧ - وبالنظر إلى أن الانتشار غير المشروع وعبر الحدود للأسلحة الصغيرة والخفيفة يشكّل وبالأعلى القارة، توصي اللجنة الاتحاد الأفريقي بإنشاء هيكل دائم لتنسيق إجراءات مكافحة هذا الوبال.

تنفيذ اتفاقية كينشاسا

١١٨ - فيما يتعلق بالتعاون، لا تملك دول وسط أفريقيا حتى الآن صكا دون إقليمي مصدّقا عليه أو معمولا به، ولا يمكنها أن تستفيد من الصك الدولي المتمثل بمعاهدة تجارة الأسلحة، وهما آليتان تتيحان إمكانية مكافحة وبال الأسلحة الصغيرة والخفيفة. وينبغي أن نذكر أيضا بالمعركة الضارية من أجل تضمين هذه المعاهدة موقف وسط أفريقيا الوارد في إعلان ساو تومي عن الموقف المشترك لوسط أفريقيا من معاهدة تجارة الأسلحة، وهو أولا ضمان إدراج الأسلحة الصغيرة والخفيفة في فئة الأسلحة التقليدية التي وضعتها الأمم المتحدة والإقرار بأن الذخيرة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأسلحة الصغيرة والخفيفة. وقد تحقّق ذلك. وما على الدول بالتالي إلا أن تجسّد إرادتها السياسية في هذا الصدد بتوقيع النص والتصديق عليه.

١١٩ - وعُقد الاجتماع الثالث للجنة التوجيهية للاتحاد الأفريقي عن الأسلحة الصغيرة والخفيفة ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في نيروبي يومي ١٤ و ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤. والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا عضو في هذه اللجنة. وهدف اللجنة الرئيسي هو تعزيز التعاون والتآزر بين أعضائها فيما يتعلق بمساعدة الدول الأعضاء في مكافحة الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروعة. وتُعنى اللجنة التوجيهية أيضاً بالقضايا المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وذلك منذ اعتماد برنامج تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في عام ٢٠١٢.

١٢٠ - وأكد المشاركون ضرورة تعزيز تنفيذ الأنشطة الرامية إلى الحد من وفرة الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروعة في سياق خطة العمل، سعياً إلى تنفيذ استراتيجية الاتحاد الأفريقي والصكوك الإقليمية اللاحقة.

١٢١ - وفيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تحديداً، وضع خبراء مشاريع أدلة تقنية، وشارفوا على الانتهاء من إعدادها. وتُعنى هذه الأدلة بمسائل الاحتجاز، والأطفال في النزاعات المسلحة، والنساء في النزاعات المسلحة، وإعادة الإدماج وأخذ المبادرات الوطنية في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الحسبان.

١٢٢ - وأبلغت اللجنة بإنشاء الآلية دون الإقليمية لمراقبة الأسلحة، بعد صدور إعلان الخرطوم بشأن مكافحة الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة في جميع البلدان المتاخمة لغرب السودان، الذي اعتمد في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢. وتضم الآلية بلداناً من وسط أفريقيا هي جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد. وتلتزم الدول الأطراف في إعلان الخرطوم باتخاذ إجراءات لضبط تدفق الأسلحة غير المشروعة عبر الحدود المشتركة.

١٢٣ - وخلال الاجتماع، أُبلغ المشاركون أيضاً أنه في ١٠ و ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤، عُقد في الجزائر المؤتمر الأفريقي للمدراء والمفتشين العامين للشرطة، وفقاً للقرار ٤٩١ (XXII) الصادر عن جمعية الاتحاد الأفريقي في دورتها العادية الثانية والعشرين المعقودة في أديس أبابا يومي ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. واعتمد المشاركون في المؤتمر إعلان الجزائر بشأن إنشاء منظمة أفريقية للتعاون بين أجهزة الشرطة، تحت إشراف الاتحاد الأفريقي، تتخذ من الجزائر العاصمة مقراً لها. وكان من المنتظر أن يقدم التقرير بشأن إنشاء هذه المنظمة إلى مؤتمر القمة الثالث والعشرين للاتحاد الأفريقي لبيت فيه رؤساء الدول والحكومات.

١٢٤ - وشددت اللجنة على أهمية تبادل المعلومات بشأن الأنشطة المتصلة بالسلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية قبل انعقاد اجتماعاتها من أجل تعزيز التنسيق.

المعلومات التي وردت من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا

١٢٥ - قدم ممثل المركز مساهمة عن موضوع نزع السلاح في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، ركز فيها على الصكوك والآليات السياسية والقانونية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة بمراقبة الأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأسلحة الدمار الشامل. واستعرض ما أُحرز من تقدم في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الخفيفة، والصك الدولي للتعقب، وقرار مجلس الأمن ٢١١٧ (٢٠١٣) المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وكذلك مشاركة الدول في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ونظام الأمم المتحدة الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية، وفي التصديق على اتفاقية كينشاسا واعتماد معاهدة تجارة الأسلحة، وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) المتعلق بأسلحة الدمار الشامل.

١٢٦ - وعرض ممثل المركز أول قرار خصصه المجلس لمسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ودعا فيه إلى إنشاء آليات للتعاون والتنسيق وتبادل المعلومات على الصعيد دون الإقليمي، أو تعزيز تلك الآليات.

١٢٧ - وفيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الخفيفة والصك الدولي للتعقب، حث ممثل المركز الدول على إجراء استعراض لما حققته من تقدم على الصعيد الوطني من خلال تقديم تقارير تتضمن تفاصيل عما اضطلعت به من أنشطة في الآونة الأخيرة وعن احتياجاتها المالية والتقنية في هذا الصدد لتمكين الشركاء والمانحين المحتملين من تلبية احتياجاتها تلك.

١٢٨ - وأحاط رئيس المركز اللجنة علما بنتائج الاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الخفيفة وبولاية اجتماع الخبراء المقرر عقده في عام ٢٠١٥، التي تشمل عدة أمور، منها التدابير العملية الكفيلة بضمان استمرار فعالية نظم الوسم والتسجيل والتعقب الوطنية، وزيادة فعالية تلك النظم في ضوء التطورات الأخيرة التي طرأت على صناعة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكنولوجيا وتصميمها؛ ونقل التكنولوجيا والمعدات وتعزيز القدرات، بما في ذلك في مجال التدريب؛ بغرض تنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب تنفيذا كاملا وفعالا.

١٢٩ - وفيما يتعلق بتنفيذ الصك الدولي للتعقب، دعم المركز بالتعاون مع منظمات دون إقليمية، منها المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المتاخمة، وتمويل من الجهات المانحة مثل الاتحاد

الأوروبي، عملية وسم الأسلحة وتسجيلها من خلال توفير معدات وبرامجيات الوسم والتدريب في هذا المجال. ونظم المركز أيضا دورة تدريبية نموذجية في مقره في لومي في آذار/مارس ٢٠١٤.

١٣٠ - وفيما يتعلق بإدارة الذخائر، نظم المركز، في نيسان/أبريل ٢٠١٤، دورة لتدريب المدربين على إدارة مخزونات الذخيرة وفقا للمبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة التي وضعت في إطار برنامج الأمم المتحدة لإدارة المعارف (SaferGuard). ونظمت هذه الدورة التدريبية خصيصا لفائدة الدول المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام.

١٣١ - وسعيا للمواءمة بين المعايير الدولية لمراقبة الأسلحة الصغيرة، يقدم المركز دورات تدريبية متكاملة في مجال إدارة الأسلحة النارية لفائدة مختلف الوكالات الحكومية المعنية بإدارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وذكر ممثل المركز الخبراء بأن جميع تلك الدورات التدريبية يمكن تنظيمها على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي بناء على طلب الدول الأعضاء.

١٣٢ - وأعلن ممثل المركز أيضا خلال هذا الاجتماع أن المركز بصدد وضع دليل، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وبدعم مالي منها، لمواءمة التشريعات الوطنية لدى الدول الأطراف في اتفاقية كينشاسا. ودعا أيضا الدول إلى التصديق على الاتفاقية دون إبطاء.

١٣٣ - ومن جهة أخرى، ذكر ممثل المركز بأن المشاركة بشكل منهجي في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وفي نظام الأمم المتحدة الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية، من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من الشفافية وأن تعزز الثقة وتسهم في تحسين فهم التحديات التي تواجهها المنطقة دون الإقليمية. وأشار في هذا الصدد، إلى أن مكتب شؤون نزع السلاح قام، في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤، بتوجيه مذكرة شفوية إلى البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك يدعوها فيها إلى تزويد السجل بالمعلومات وتقديم معلومات عن نفقاتها العسكرية. وسيظل المركز رهن إشارة الدول لتزويدها بأي مساعدة تطلبها.

١٣٤ - وأعاد ممثل المركز التأكيد مجددا على أهمية التعجيل ببدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة لأن ذلك من شأنه أن يعزز السلام والأمن في وسط أفريقيا. فمنذ فتح باب التوقيع على المعاهدة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣، وقعت عليها ١١٨ دولة، منها ست من دول المنطقة دون الإقليمية، وأودعت ٤١ دولة صكوك تصديقها عليها لدى الأمين العام للأمم المتحدة. ويشجع مكتب شؤون نزع السلاح دول المنطقة دون الإقليمية على الانضمام إلى الدول الموقعة على المعاهدة ويعرض عليها الدعم فيما ستقوم به من إجراءات للتصديق عليها.

١٣٥ - وبعد الإشارة إلى أهمية مدونة قواعد السلوك لقوات الدفاع والأمن في وسط أفريقيا، أكد ممثل المركز أن المركز مستعد للتعاون مع الدول الأعضاء لمساعدتها على بناء قدرات قوات الدفاع والأمن وتنفيذ مدونة قواعد السلوك بما يكمل الصكوك الدولية الأخرى السارية.

١٣٦ - وفي الختام، وفيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن مكافحة استخدام أسلحة الدمار الشامل من الجهات غير التابعة للدول، يشجع مكتب شؤون نزع السلاح دول وسط أفريقيا التي لم تقدم بعد تقاريرها إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بذلك القرار على أن تبادر إلى تقديمها. وقدم ممثل المركز معلومات مستكملة عن حلقات العمل التقنية التي عقدت في آذار/مارس ونيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠١٤ بمشاركة نشطة من بلدان المنطقة دون الإقليمية، وبهدف مساعدة دول المنطقة دون الإقليمية على إعداد تقاريرها الأولية. وذكر أن المركز مستعد أيضاً لمساعدة الدول الأعضاء الراغبة، في إعداد خططها التنفيذية الوطنية وفي تنظيم زيارات أعضاء لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وخبرائها إلى تلك الدول. واقترح أيضاً أن تناقش اللجنة الاستشارية تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في أحد اجتماعاتها المقبلة.

تنفيذ خارطة الطريق المتعلقة بمكافحة الإرهاب وبعدم انتشار الأسلحة في وسط أفريقيا

١٣٧ - تابعت اللجنة باهتمام العرض الذي قدمه المنسق الإقليمي المعني بمسائل مكافحة الإرهاب ومنع انتشار الأسلحة في وسط أفريقيا عن تنفيذ إعلان بانغي بشأن وضع وتنفيذ خارطة طريق لمكافحة هاتين الظاهرتين. وسلط المنسق الإقليمي الضوء على ما يجري في المنطقة دون الإقليمية، فنوه إلى تواصل التهديدات الإرهابية التي تتعرض لها المنطقة دون الإقليمية، وأشار، في جملة أمور، إلى الأنشطة التي ينفذها جيش الرب للمقاومة والهجمات المتكررة التي تشنها جماعة بوكو حرام في أقصى شمال الكاميرون المتاخم لنيجيريا حيث يوجد معقل هذه الجماعة الإسلامية. وسلط الضوء أيضاً على أعمال تلك الجماعات المسلحة وأساليب عملها، وعلى المبادرات الرامية إلى وقف هذه التهديدات أو الحد من نطاقها.

١٣٨ - وأبلغ المنسق الإقليمي اللجنة بتنظيم حلقتي عمل في عام ٢٠١٤، إحداهما في ليرفيل في كانون الثاني/يناير، والأخرى في بوجمبورا في نيسان/أبريل ٢٠١٤، وذلك بهدف تعزيز قدرات ضباط الشرطة والجمارك في هذا المجال. وأتاحت حلقتا العمل اعتماد مجموعة من التدابير الرامية إلى التصدي للتهديدات الإرهابية. وأثنى على مختلف الشركاء الذين يسروا عقد هذين الاجتماعين التقنيين، ولا سيما الأمم المتحدة، من خلال لجنة مجلس الأمن المنشأة

عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠١١) بشأن مكافحة الإرهاب، ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا.

١٣٩ - وأعلن المنسق الإقليمي عن انعقاد اجتماعات مماثلة قبل نهاية العام في الكونغو والكاميرون. وأشار إلى أن هذا النهج نابع من عزم شبكة مكافحة الإرهاب وانتشار الأسلحة في وسط أفريقيا على أداء واجباتها كاملة ودعم ما تبذله الدول من جهود لاتخاذ تدابير وقائية من الإرهاب في وسط أفريقيا، بما يشمل حشد التأييد السياسي لاعتماد استراتيجية مشتركة للمنطقة دون الإقليمية. وشدد في هذا الصدد على الالتزام بضمان احترام حقوق الإنسان. ودعا إلى تعزيز التعاون مع المنظمات دون الإقليمية والشركاء الآخرين وإلى تحسين أوجه التآزر في هذه المعركة.

١٤٠ - واغتنم المستشار الإقليمي لمنطقة الساحل لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذه الفرصة لإبلاغ اللجنة بما تبذله الأمم المتحدة من جهود لمكافحة الإرهاب في إطار تنفيذ استراتيجيتها المتكاملة لمنطقة الساحل. وخص بالذكر المبادرة المشتركة بين الفريق العامل المعني بالحوكمة (الركيزة ١) والفريق العامل المعني بالأمن (الركيزة ٢)، التي يجري تنفيذها بالتعاون الوثيق مع إدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، والتي ترمي إلى إجراء دراسة عن تصورات المجتمع لأسباب انعدام الأمن وانتشار التطرف العنيف في المناطق الحدودية بين بلدان منطقة الساحل. وستيسر هذه الدراسة تقديم المساعدة التقنية على وجه السرعة في المجالات المتعلقة بمكافحة الإرهاب في تلك البلدان. وقد أطلعت اللجنة على مشروع اختصاصات الدراسة، التي ستشمل ثمانية بلدان في منطقة الساحل من بينها الكاميرون وتشاد اللتان تقعان في منطقة وسط أفريقيا.

١٤١ - وطلبت اللجنة إبقاءها على علم بمجريات هذه الدراسة، وأوصت أيضا بإقامة علاقة عمل بين استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل والشبكة المعنية بمكافحة الإرهاب وانتشار الأسلحة في وسط أفريقيا تيسيرا لإيجاد مواطن التآزر والتكامل الفعالين بين المنطقتين دون الإقليميتين.

١٤٢ - وأشادت اللجنة بالإحاطة التي قدمها المنسق الإقليمي، وأعادت التأكيد على ضرورة إدراج هذا الموضوع في جدول أعمال مختلف اجتماعاتها.

ثامنا - القرصنة والأمن البحري

١٤٣ - أبلغت الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا اللجنة عن عملية تشغيل المركز الإقليمي لضمان الأمن البحري في وسط أفريقيا، الذي يوجد مقره في بوانت - نوار، ومن المقرر افتتاحه خلال المناورة العسكرية "لوانغو ٢٠١٤".

١٤٤ - وفي ذلك الصدد، طلبت اللجنة إلى الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إقرار وتنفيذ القرارات التي اتخذت في الاجتماع العادي الخامس عشر للجنة الدفاع والأمن وأقرها الاجتماع الاستثنائي السادس لوزراء مجلس السلم والأمن في وسط أفريقيا.

١٤٥ - وأقرت اللجنة بضرورة أن يبدأ المركز الإقليمي لضمان الأمن البحري في وسط أفريقيا أنشطته، باعتباره مؤسسة هامة للاستراتيجية الأمنية لخليج غينيا.

١٤٦ - وفي السياق نفسه، أبلغت اللجنة أيضا ببدء التنفيذ الفعلي للقرارات المتخذة في مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات بشأن الأمن والسلامة البحريين في خليج غينيا، المعقود في ياوندي يومي ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣. ورحبت بقرب تشغيل مركز التنسيق الأقاليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا. وخلال اجتماع عقد في ياوندي، في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤، اعتمد المديرون من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، جميع الوثائق الأساسية التي أعدها الفريق العامل الأقاليمي ووقعوها.

١٤٧ - وكررت، الكونغو، باعتبارها البلد المضيف للمركز الإقليمي، تأكيد التزامها باستضافة اجتماع الوزراء المسؤولين عن النقل والشحن البحريين، الذي تم توسيع نطاقه ليشمل رؤساء الإدارات ذات الصلة، قبل انعقاد مؤتمر قمة رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في نجامينا، لتحديد طرائق تمويل المساهمات من الدول الموقعة وصرفها. وإدراج هذه المسألة في جدول أعمال مؤتمر القمة، بغرض إدراجه في ميزانية عام ٢٠١٥.

١٤٨ - وبغرض تنفيذ القرارات الصادرة عن مؤتمر قمة ياوندي، التي تقتضي إجراء إصلاحات متعددة الجوانب تكفل إضفاء طابع ملزم على مدونة قواعد السلوك المتعلقة بقمع القرصنة والسطو المسلح على السفن والأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب ووسط أفريقيا بعد مرور ثلاث سنوات على اعتمادها، شرعت الكونغو بإجراء إصلاحات في المجالات التالية:

١٤٩ - الإدارة البحرية:

- الاستعراض الجاري للنصوص المتعلقة بتنسيق الإجراءات التي تتخذها الدولة في عرض البحر وإنشاء اللجنة المشتركة بين الوزارات من أجل تنسيق الإجراءات التي تتخذها الدولة في عرض البحر؛
- التحديث الجاري للنصوص المتعلقة باللجنة الوطنية للأمن البحري وأمن الموانئ؛
- قبول أكثر من ٢٥ اتفاقية دولية بشأن تأمين الطرق البحرية، ومنع ومكافحة الاتجار غير المشروع والاتجار الاحتياطي بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والقرصنة واحتجاز الرهائن في البحر، والانضمام إلى تلك الاتفاقيات.

١٥٠ - الاقتصاد البحري:

- مشاركة الكونغو في تنفيذ ونشر الاستراتيجية الأفريقية المتكاملة للبحار والمحيطات لعام ٢٠٥٠، التي اعتمدها مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الذي عقد في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤؛
- إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات تتولى تنفيذ الخطة الوطنية لإدارة الاجتماعية والاقتصادية للساحل والبحر.

١٥١ - الولاية القضائية البحرية:

- التنفيذ الجاري للآليات الوطنية المتعلقة بإنشاء محاكم بحرية تجارية أو دوائر بحرية؛
- الاستعراض الجاري للتشريعات المتعلقة بالقرصنة والأعمال غير المشروعة في البحر.

١٥٢ - الأمن البحري:

- تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتأمين المنطقة البحرية الكونغولية بإنشاء شبكة أبراج مجهزة بالرادارات، واستخدام السفن والطائرات لتنفيذ الدوريات، وإنشاء سلسلة قيادة للعمليات على طول الساحل الوطني؛
- الدراسة الجارية عن تنفيذ مشروع مراقبة النقل البحري في المياه الواقعة ضمن الولاية القضائية الكونغولية بالفيديو ورصده بالسواحل.

١٥٣ - الاستجابة والإنقاذ في المجال البحري:

- نشر المرسوم رقم ٢٠١٤-٨٩ المؤرخ ٢١ آذار/مارس ٢٠١٤ بشأن تنظيم خدمات البحث والإنقاذ في البحر وطرائق العمل المتبعة فيها، الذي ينص على إنشاء اللجنة

التقنية للبحث والإنقاذ؛ إنشاء مركز عمليات البحث والإنقاذ في بوانت - نوار، الذي جهزته المنظمة البحرية الدولية.

١٥٤ - وفيما يتعلق بالتعاون الثنائي مع الشركاء الدوليين في التصدي لانعدام الأمن البحري في خليج غينيا، يشار فيما يلي إلى العناصر التالية المتعلقة بالكونغو:

- أدرجت الكونغو على القائمة البيضاء للأمن البحري التي وضعها خفر سواحل الولايات المتحدة؛

- أفضت جهود الدعوة التي قامت بها الكونغو في الدورة الثامنة والعشرين لجمعية المنظمة البحرية الدولية إلى اتخاذ القرار A.1069(28) بشأن القرصنة في خليج غينيا، والذي دعيت الحكومات فيه إلى النظر في تقديم تبرعات مالية للصندوق الاستثماري للأمن البحري لغرب ووسط أفريقيا الذي أنشأته المنظمة البحرية الدولية. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، تم تعزيز القرار بواسطة استراتيجية المنظمة البحرية الدولية المتعلقة بتنفيذ تدابير مستدامة للأمن البحري في غرب ووسط أفريقيا؛

- وخلال الفترة قيد الاستعراض، تلقت الكونغو طلبات عديدة للسماح لسفن حربية غربية بالرسو في موانئها في إطار التبادل والمشاركة في مناورات مشتركة ترمي إلى تعزيز قدرات الجهات المعنية بالأمن البحري على الإنذار والاستجابة، وإلى إعادة تأكيد سلطة الدولة في عرض البحر كوسيلة لردع القرصنة البحرية.

تاسعا - مكافحة الجماعات المسلحة في وسط أفريقيا

١٥٥ - أطلعت أمانة اللجنة المشاركين على آخر المستجدات فيما يتعلق بمحاربة جيش الرب للمقاومة. وأشار إلى أن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن هذه المسألة وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا قد قدم إلى مجلس الأمن في ١٢ أيار/مايو (S/2014/319). وأشار أيضا إلى أن محاربة جيش الرب لا تزال على قائمة أولويات الأمم المتحدة، وأن لدى مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا الآن مستشارون سياسيون مكلفون خصيصا بكل ما يتعلق بجيش الرب للمقاومة.

١٥٦ - وأشار ممثل المكتب أيضا إلى أن المكتب يواصل التعاون مع الاتحاد الأفريقي لتنفيذ مبادراته للتعاون الإقليمي المتعلقة بالقضاء على جيش الرب للمقاومة. وفي ذلك السياق، وعلى هامش مؤتمر القمة الثالث والعشرين للاتحاد الأفريقي، عقد الممثل الخاص الجديد للأمين العام لوسط أفريقيا، السيد عبد الله باتيلي، جلسة عمل مع المبعوث الخاص للاتحاد

الأفريقي المعني بالمسائل المتعلقة بجيش الرب للمقاومة، السيد فرانسيسكو ماديرا ناقشا خلالها ضرورة إيفاد بعثة مشتركة إلى البلدان المتضررة، ولا سيما في وقت يواجه فيه بعض الدول المعنية (جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان) مشاكل تؤثر على قوة التدخل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي والمكلفة بمكافحة جيش الرب للمقاومة.

١٥٧ - ولفت ممثل المكتب الانتباه إلى تعيين مبعوث خاص جديد للاتحاد الأفريقي معني بالمسائل المتعلقة بجيش الرب للمقاومة هو الفريق (المتقاعد) جاكسون كيرونو تويي من كينيا، في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٤. وأشار إلى أن الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا قد أعرب عن تصميمه على العمل مع المبعوث الخاص للاستفادة من النتائج الهامة التي تحققت حتى الآن في مكافحة هذه الجماعة الإرهابية.

١٥٨ - وذكر ممثل المكتب بأنه رغم أن جيش الرب للمقاومة لا يزال يشكل تهديدا يقتضى قدرا أكبر من التعبئة، فإن عدد النازحين الفارين من الفظائع التي ارتكبتها انخفض من ٤٢٠.٠٠٠ في آذار/مارس ٢٠١٣ إلى ١٦٠.٠٠٠ في آذار/مارس ٢٠١٤. وأشار أيضا إلى الجهود التي بذلتها المنظمات غير الحكومية لإقناع ما تبقى من عناصر جيش الرب للمقاومة بالفرار من الخدمة. وتعمل الأمم المتحدة أيضا على إعداد حملة بشأن هذه المسألة. فعلى سبيل المثال، تقوم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بعمليات مشتركة في مقاطعة أورينتال، منها ما يجري في إطار برنامج يسمى ”مرحبا بالسلام“، بدأ تنفيذه في شباط/فبراير ٢٠١٤.

١٥٩ - وشدد ممثل المكتب على أن تلك العمليات المشتركة لم تستهدف جيش الرب للمقاومة فحسب، بل سائر ”القوى ذات التأثير السليبي“، وأنها تكللت بالنجاح حيث استعيدت نحو ٢٠ قرية في كيفو الشمالية من الجماعات المسلحة، بما في ذلك القوى الديمقراطية المتحالفة - جيش التحرير الوطني، وهي جماعة إسلامية أوغندية متمردة تخضع لجزاءات الأمم المتحدة.

١٦٠ - ونوه ممثل المركز إلى انعقاد اجتماع بين جهات الاتصال المعنية بجيش الرب للمقاومة (لدى الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء الإقليميين والدوليين) قبل نهاية عام ٢٠١٤ في عنتبي، أوغندا.

١٦١ - وأعربت اللجنة عن تقديرها للمعلومات القيمة التي تلقتها. وأشادت أيضا بالسيد أبو موسى، الممثل الخاص السابق للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، والسفير فرانسيسكو ماديرا، المبعوث الخاص السابق للاتحاد

الأفريقي المعني بالمسائل المتعلقة بجيش الرب للمقاومة، على التزامهما بمكافحة تلك الجماعة، ومساهمتهما القيمة في تعزيز السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية.

١٦٢ - ورحبت اللجنة بالممثل الخاص الجديد للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، وأحاطت علما مع الارتياح بعزمه على العمل بصورة وثيقة مع المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بالمسائل المتعلقة بجيش الرب للمقاومة. وأكدت اللجنة دعمها له في أداء ولايته كرئيس لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي.

١٦٣ - وأوصت اللجنة بتنظيم مناقشة بشأن الجماعات المسلحة في المنطقة دون الإقليمية من غير جيش الرب للمقاومة، ومنها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وتنظيم بوكو حرام، وحركة الشباب.

عاشرا - تنفيذ القرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، و ١٨٢٠ (٢٠٠٩)، و ١٨٨٨ (٢٠٠٨)، و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) الصادرة عن مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن، وقرار الجمعية العامة ٦٩/٦٥ بشأن المرأة ونزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة

١٦٤ - أحاطت اللجنة علما بالمبادرات التي اضطلعت بها الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية مؤخرا لتنفيذ قرارات مجلس الأمن.

١٦٥ - عرض وفد بوروندي برنامجها لزيادة توظيف النساء في قوات الدفاع والأمن؛ بهدف الارتقاء بنسبة تمثيل النساء إلى ١٧ في المائة من مجموع القوات بحلول عام ٢٠١٧. وشملت الأنشطة الأخرى التي اضطلع بها ما يلي:

(أ) إنشاء لجنة توجيهية وطنية للنهوض بالمرأة، تحت إشراف وزارة التضامن الوطني وحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية، تنفيذًا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛

(ب) عقد مؤتمر إقليمي في تموز/يوليه ٢٠١٣ بشأن المرأة والسلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، من أجل تنفيذ الاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ينظمه مكتب المبعوث الخاص للأمين العام المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ومنظمة التضامن النسائي الأفريقي (Femmes Afrique Solidarité). والهدف من هذا المؤتمر هو تمكين القيادات النسائية من مناقشة ووضع خارطة طريق لمشاركة

المرأة في تنفيذ الاتفاق الإطاري واستحداث عملية لاعتماد خطة عمل إقليمية من أجل تنفيذ القرار المذكور؛

(ج) في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤، بدأت بوروندي رسمياً الجلسات والإجراءات الخاصة لصالح ضحايا العنف الجنسي القائم على نوع الجنس. وسيتضمن التقرير النهائي المنبثق عنها وثيقة بشأن إنشاء دوائر خاصة، ودليلاً إرشادياً لإنشاء محاكم خاصة، وقانوناً بشأن منع العنف الجنساني والحماية منه وقمعه، وبشأن رعاية ضحاياه؛

(د) وأخيراً، في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٤، عقد منتدى أمل الأطفال في بوجومبورا، بمشاركة ١٣ بلداً موقعاً على الاتفاق الإطاري، وذلك تحت رعاية حكومة بوروندي ومكتب المبعوث الخاص للأمم العام المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وبمساعدة تقنية من صندوق الأمم المتحدة للطفولة.

١٦٦ - وعرض وفد غابون تجربة بلده الإيجابية المتمثلة في تقديم جائزة للزراعة خصصت حصراً للتعاونيات التي تديرها نساء. ومنذ استحداث هذه الجائزة، التي يمكن أن تصل قيمتها إلى ١٠٠ مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، بلغ تعداد هذه التعاونيات الزراعية أكثر من ١٠٠ تعاونية في غابون. وبالإضافة إلى تعزيز عمالة المرأة واستقلالها، تساهم هذه التعاونيات في تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي للبلد.

١٦٧ - وأقرت اللجنة التوصية التي قدمها وفد الكونغو بإجراء تقييم شامل لوضع المرأة في المنطقة دون الإقليمية برمتها، من أجل التوصل إلى فهمه بشكل كامل. وتحقيقاً لهذه الغاية، طلبت اللجنة إلى مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا مواصلة التعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لإعداد تقرير تفصيلي عن حالة تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، و ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) بشأن المرأة والسلام والأمن. ومن المفترض أن يتناول التقرير التقدم الذي أحرزته البلدان والهيئات دون الإقليمية والتحديات أو الصعوبات التي تواجهها، وأن يقترح توصيات بشأن ما يمكن اتخاذه من تدابير على الصعيدين الوطني والإقليمي لكفالة تنفيذ تلك القرارات تنفيذاً فعالاً في جميع بلدان وسط أفريقيا.

حادي عشر - ظاهرة الصيد غير المشروع في وسط أفريقيا

١٦٨ - أحاطت اللجنة علماً بمجريات المؤتمر الدولي المعني بالاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، الذي عُقد في لندن في شباط/فبراير ٢٠١٤، ونوقشت خلاله مشكلة الصيد

غير المشروع، وشارك فيه كل من رئيس تشاد السيد إدريس ديبي إيتنو، ورئيس غابون السيد علي بونغو أونديمبا، بصفتهم ممثلين لمنطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية.

١٦٩ - وجمع هذا المؤتمر، الذي دعا إلى عقده كل من الحكومة البريطانية وأمير ويلز، العديد من صانعي القرار الأفريقيين والغربيين والآسيويين، بالإضافة إلى ممثلي المنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية الناشطة في حماية النظم الإيكولوجية، خصوصاً منها الغابات.

١٧٠ - وتطرق رئيس غابون، متحدثاً باسم منطقته دون الإقليمية، إلى الضرورة العاجلة لبذل مجهود متضافر على الصُّعد الوطني والإقليمي والقاري والعالمي، وتكثيف التعاون بين البلدان المنتجة والمستهلكة من أجل الحد من الطلب، من جهة، وتقييد عرض المنتجات غير المشروعة التي مصدرها الأحياء البرية، من جهة أخرى.

١٧١ - ودعا كذلك إلى تعزيز المؤسسات والتشريعات في بلدان وسط أفريقيا، خدمة للحفاظ على الأحياء البرية، من جملة أمور أخرى، على اعتبار أن الموضوع لم يعد مجرد شاغل بيئي، بل ينبغي على سبيل المثال تعزيز مهنة حراس البيئة (من خلال تنظيم وضعهم القانوني وتدريبهم وتحسين ظروف عملهم غير المواتية المتمثلة في الأجور المتدنية والمخاطر المرتفعة).

١٧٢ - وختاماً، اقترح الرئيس على المجتمع الدولي الاتفاق على وقف اختياري للانتجار في العاج مدته ١٠ سنوات، من أجل إعطاء جميع الأطراف الفاعلة ما يكفي من الوقت لتهيئة الاستقرار لدى قطاعان الفيلة في القارة الإفريقية واستئصال الجريمة المتصلة باستغلال الأحياء البرية.

١٧٣ - وأعربت اللجنة عن ارتياحها لإنشاء فريق للبلدان الصديقة في نيويورك معني بمكافحة الصيد غير المشروع في وسط أفريقيا. فخلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، وجه الممثلان الدائمون لكل من ألمانيا وغابون لدى الأمم المتحدة رسالة إلى الأمين العام (A/68/553)، ضمت في مرفقها توصيات هامة ذات صلة بالموضوع. وشملت تلك التوصيات اقتراحاً بإنشاء فريق أصدقاء معني بمكافحة الصيد والانتجار غير المشروعين بالأحياء البرية في إطار منظمة الأمم المتحدة.

١٧٤ - واجتمع هذا الفريق يومي ٢ أيار/مايو و ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤ لمواصلة تدارس الاستراتيجيات الرامية إلى صياغة مشروع قرار ثم عرضه على الجمعية العامة، بشأن مكافحة الصيد غير المشروع مع التركيز على الأبعاد البيئية والاقتصادية والأمنية لنتائج هذه الأنشطة.

١٧٥ - وتجدر الإشارة إلى الاستشارات لا تزال متواصلة بين الدول المشاركة في فريق الأصدقاء، وأنها لا تزال غير متفقة بشأن عدد من القضايا وما زالت بعيدة عن اتخاذ موقف موحد بتوافق الآراء، خصوصاً في ما يتعلق بالتعامل مع البلدان المستقبلية لمنتجات العاج والمستهلكة لها.

١٧٦ - ويعمل وفدا ألمانيا وغابون لدى الأمم المتحدة على وضع استراتيجيات من شأنها أن تضفي مزيداً من المرونة على مواقف الدول.

١٧٧ - وأحاطت اللجنة علماً بتأكيد غابون مجدداً على استعدادها للعمل على تحقيق تعاون أكبر بين جميع دول المنطقة دون الإقليمية.

١٧٨ - وأوصى الوفد بإنشاء آلية فعالة لتبادل المعلومات، وتعزيز قدرات مأموري الحراج، وإنشاء آليات دون إقليمية تتيح التعاون بين الدوائر التقنية المختصة للدول، وتنظيم دوريات مشتركة تنسقها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وإنشاء قوة للتدخل السريع لمأموري الحراج تحت إشراف الجماعة الاقتصادية، ومواءمة التشريعات الوطنية في هذا الشأن، وإشراف كل من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على عقد الحلقات الدراسية وحلقات العمل لتعزيز القدرات.

١٧٩ - ورحبت اللجنة باقتراح وفد غابون بتنظيم واستضافة مؤتمر عالمي رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة. واقترح أيضاً تعيين ممثل أو مبعوث خاص للأمين العام.

١٨٠ - وأعربت الكونغو من جانبها عن التزامها الراسخ بمكافحة الصيد غير المشروع من خلال تنفيذها، مع شركائها، لخطة العمليات العابرة للحدود في المنطقة الثلاثية "ترايدوم" (دزا - أودزالا - مينكيي)، التي تشاطرها الكونغو والكاميرون وغابون. وقد عقدت هذه البلدان الثلاثة اجتماعاً في دوالا يومي ٢٠ و ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، اتفقت خلاله على وضع خارطة طريق تأخذ بالاعتبار الاتجاهات الناشئة في مجال الصيد غير المشروع، التي تشمل من بين أمور أخرى التنقيب الحرفي عن الذهب وتطوير البنى الأساسية أو مشاركة وكلاء لشركات آسيوية.

١٨١ - وسيعقد كذلك مؤتمر دولي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ في برازافيل، بمبادرة من الكونغو، وبالشراكة مع عدد من المؤسسات الدولية ودون الإقليمية، يُعنى بمكافحة الصيد والاتجار غير المشروعين بمنتجات الأحياء والنباتات البرية.

ثاني عشر - إحاطة من الكيانات التي لها صفة مراقب في اللجنة

المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا

١٨٢ - أبرز ممثل المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا تداعيات بعض المشاكل على حقوق الإنسان، ومن بينها أزمة جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وظاهرة بوكو حرام على الحدود بين الكاميرون وتشاد ونيجيريا؛ وعملية طرد رعايا من جمهورية الكونغو الديمقراطية مؤخرا من الكونغو؛ وأنشطة القرصنة في خليج غينيا. وأثنى على جهود حكومي الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية، خصوصا فيما يتعلق بالتمهيد للحوار بين الدولتين من خلال إنشاء لجنة مشتركة تتكون من لجان فرعية معنية بالأمن والدفاع، بهدف معالجة المشاكل المرتبطة بعملية الطرد المذكورة. وأشار إلى أن المركز يأمل في أن يولي اهتمام خاص للبحث عن حل لتلك المشاكل.

١٨٣ - وهنأ ممثل المركز الدول على تعاونها مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، خصوصا فيما يتعلق بالاستعراض الدوري الشامل، وخص بالذكر الكاميرون وتشاد لتوجيههما دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، والكونغو وغابون لمصادقتهما على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وعلى البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على التوالي.

١٨٤ - وفيما يتعلق بتنفيذ التوصية الصادرة عن الاجتماع السابع والثلاثين للجنة الاستشارية للمنظمة بشأن عقد حلقة عمل دون إقليمية عن الأمن في السجون، نظم المركز يومي ٨ و ٩ تموز/يوليه ٢٠١٤ في دوالا، الكاميرون، حلقة دراسية بشأن تعزيز قدرات موظفي السجون وقوات حفظ النظام فيما يتعلق بحقوق الإنسان والأمن داخل السجون. وفي ختام هذه الحلقة الدراسية، أعرب المشاركون عن أملهم أن تحقق كل دولة من دول منطقة وسط أفريقيا ما يلي:

(أ) زيادة الموارد المالية والبشرية المخصصة لإدارة السجون؛

(ب) المصادقة على جميع الصكوك الدولية والإقليمية المتصلة بحقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق منها بالأمن داخل السجون؛

(ج) التعجيل بتنفيذ الإصلاحات المتصلة بالسجون على أساس السياسات المحددة لقطاع السجون؛

(د) وضع تدابير بديلة للاحتجاز؛

- (هـ) موازنة قوانينها الجنائية مع قوانين بلدان وسط أفريقيا الأخرى وكفالة تطبيقها.
- ١٨٥ - ودعا المشاركون أيضاً إلى إنشاء مرصد مستقل للسجون على المستوى دون الإقليمي، يسهر على تطبيق المعايير المتعلقة بالسجون.
- ١٨٦ - وفي أعقاب المقترح الذي قدمه المركز، أوصت اللجنة بما يلي:
- (أ) تكثيف التفاعل مع الآليات الأفريقية وتلك التابعة للأمم المتحدة المكلفة بمتابعة تطبيق الصكوك الإقليمية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان؛
- (ب) تنفيذ وتعزيز السياسات والبرامج الوطنية المتعلقة بتشجيع وحماية حقوق الإنسان؛
- (ج) تنفيذ التوصيات الصادرة عن حلقة العمل دون الإقليمية بشأن الأمن داخل السجون التي عقدت في تموز/يوليه، ٢٠١٤
- ١٨٧ - وأعلن الممثل أن المركز سينظم بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، قبل نهاية عام ٢٠١٤، حلقة عمل دون إقليمية بشأن دور وسائط الإعلام خلال فترة الانتخابات. وأضاف أن عدداً من الحلقات الدراسية الأخرى سوف تُعقد بالشراكة مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والدول الأعضاء، لكفالة حماية حقوق الإنسان خلال العمليات الانتخابية.
- ١٨٨ - ورحبت اللجنة بالعمل الذي أنجزه المركز، وشجعت على مواصلة جهوده في تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية في منطقة وسط أفريقيا بالتعاون مع الشركاء الإقليميين.
- مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية
- ١٨٩ - قدّم ممثل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، باسم الأمم المتحدة، خلاصة المعلومات عن هذه الهيئات التابعة للمنظمة. وأشار إلى أن جميع الترتيبات قد أُنجزت لتبدأ بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى عملها رسمياً في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢١٤٩ (٢٠١٤). وأشار إلى المساعدة التي قدمتها البعثة إلى السلطات الانتقالية وإلى دورها في الوساطة الدولية تحت رعاية رئيس الكونغو، دينيس ساسو نغيسو. وفي هذا الصدد، أحاطت اللجنة علماً بالمشاركة النشطة للبعثة والمكتب الإقليمي في منتدى برازافيل للمصالحة الوطنية والحوار

السياسي بين الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث شارك رئيس المكتب الإقليمي بصفته ممثلاً للأمم المتحدة في عملية الوساطة الدولية.

١٩٠ - وفيما يخص بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أحاطت اللجنة علماً بالتزامها المتواصل بتحقيق سلام مستدام في شرق البلد، وبدعمها للسلطات والمجتمع المدني وجميع الأطراف الأخرى ذات المصلحة فيما يبذل من جهود لتعزيز الديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث ستُعقد انتخابات رئاسية في عام ٢٠١٦.

١٩١ - وأشار ممثل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا إلى أن العلاقات بين الحكومة البوروندية ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي حافظت على جودتها، بغض النظر عن حالات سوء الفهم التي وقعت في أيار/مايو ٢٠١٤ عقب مشكلة تورط فيها أحد موظفي الأمم المتحدة. وقد عقد كل من الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في بوروندي ووزير الخارجية والتعاون الدولي لبوروندي إحاطة مشتركة في حزيران/يونيه ٢٠١٤ فصلاً فيها المشاريع الكبرى التي يعملان عليها وينسقان بشأنها.

١٩٢ - وأبلغ ممثل المكتب الإقليمي للجنة بأن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي سوف يُغلق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، تمشياً مع قرار مجلس الأمن ٢١٣٧ (٢٠١٤) الذي كلف بموجبه، من جهة أولى، كلا من حكومة بوروندي ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في بوروندي ولجنة بناء السلام والشركاء الشائين والمتعددين المجتمعين في إطار الفريق التوجيهي للمرحلة الانتقالية، بتحديد خصائص الدعم الذي سيقدمه المجتمع الدولي إلى بوروندي بعد الانسحاب النهائي لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي وإنشاء فريق قطري تابع للأمم المتحدة؛ ودعا فيه، من جهة أخرى، الممثل الخاص للأمين العام إلى وضع خطة انتقالية بحلول ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤. وتقدم تقرير دوري إلى مجلس الأمن في هذا الشأن.

١٩٣ - وأعرب اللجنة عن شكرها الحار لممثل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا على ما قدمه من معلومات، وأثنت على روح التعاون بين مختلف البعثات التابعة للأمم المتحدة. وأعربت اللجنة أيضاً عن أملها أن تُتخذ في الاجتماعات القادمة ترتيبات مناسبة تكفل المشاركة الفعالة لجميع الهيئات المدعوة لتقديم عروض، بما في ذلك الهيئات التي لديها صفة مراقب.

ثالث عشر - تقرير الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا عن التطور المؤسسي للهياكل والآليات دون الإقليمية المعنية بالسلام والأمن، وعن تطوير شراكاتها الاستراتيجية

١٩٤ - تابعت اللجنة باهتمام العرض الذي قدمته الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن التطور المؤسسي للهياكل والآليات دون الإقليمية المعنية بالسلام والأمن، وعن تطوير الشراكات الاستراتيجية.

١٩٥ - وأبلغت الأمانة العامة للجماعة اللجنة بأن صكّي التنفيذ المتصلين بمجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، وهما آلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا والقوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا، قد بلغا المرحلة النهائية من مراحل التشغيل وفقا للجدول الزمني الخاص بالقارة الذي وضعه الاتحاد الأفريقي. ويسري ذلك أيضا على مديريةية الأمن البشري وكامل مكونات إدارة التكامل البشري والسلام والأمن والاستقرار.

١٩٦ - وفيما يتعلق تحديداً بالمناورات المتعددة الجنسيات والأبعاد "لوانغو ٢٠١٤"، المزمع إجراؤها في بوانت نوار، حثت اللجنة الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا التي لم تف بعد بالتزاماتها المالية واللوجستية على التعجيل بالوفاء بها في أقرب الآجال.

١٩٧ - وحثت اللجنة أيضاً الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية على تعزيز الشراكات الاستراتيجية، خصوصاً مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، أحاطت اللجنة علماً بإرسال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خبيراً استشارياً لمساعدة الجماعة الاقتصادية على تقييم مستواها الذاتي في تنفيذ خارطة طريق منظومة السلم والأمن الأفريقية.

رابع عشر - مناقشات بشأن الموضوع الخاص المختار: الانتخابات في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية: تعزيز القدرات الوطنية في مجال الانتخابات بهدف إجراء عمليات انتخابية سلمية وذات مصداقية

١٩٨ - تابعت اللجنة باهتمام عرضاً بشأن الموضوع الخاص المختار قدمه رئيس وحدة الانتخابات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

١٩٩ - وتستعد عدة دول في المنطقة دون الإقليمية لإجراء انتخابات في السنوات القادمة (٢٠١٤، و ٢٠١٥، و ٢٠١٦).

٢٠٠ - واستهل رئيس وحدة الانتخابات عرضه بالإشارة إلى المعايير الدولية للانتخابات، لا سيما المعايير المتعلقة بمراجعة الدستور في سياق المنطقة دون الإقليمية. وأشار أيضا إلى أنه بإمكان الدول أن تطلب المساعدة من الجماعة بشأن أي جانب من جوانب العملية الانتخابية. وشدد، في ختام عرضه، على أهمية بعثات مراقبة الانتخابات، لا سيما بعثات الجماعة، التي تضيف المزيد من المصداقية على هذه العمليات.

٢٠١ - ورحبت اللجنة بهذا العرض الذي أعقبته مناقشة نشطة أفضت إلى اتفاق المشاركين على ما للانتخابات الحرة والشفافة من دور محوري في العملية الديمقراطية في بلدان المنطقة دون الإقليمية.

٢٠٢ - وفي هذا الصدد، طلبت اللجنة إلى الجماعة العمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران من أجل تقديم اقتراح في اجتماعها المقبل عن الترتيبات العملية التي يمكن تنفيذها على الصعيد الإقليمي من أجل دعم الجهود التي تبذلها الدول لإصلاح وتعزيز العملية الانتخابية في وسط أفريقيا.

٢٠٣ - وأوصت اللجنة بعقد مناقشة بشأن قدرة الدول على تولي العملية الانتخابية برمتها بالاعتماد على نفسها، وطلبت أن يندرج دور المراقبين في هذا الإطار.

٢٠٤ - وأوصت اللجنة أيضا بالتركيز على التحضير للانتخابات لتفادي نشوب المنازعات التي تفضي في بعض الأحيان إلى وقوع أعمال عنف.

خامس عشر - استعراض الحالة المالية للجنة: تنفيذ الدول الأعضاء لإعلان ليرفيل

٢٠٥ - أعربت اللجنة عن قلقها البالغ إزاء حالة المساهمات المقدمة إلى الصندوق الاستئماني، وأعربت عن أسفها من أنه لم يحرز، على مر الاجتماعات، أي تقدم في هذا المجال على الرغم من الالتزامات التي أعلنت عنها البلدان الأعضاء. وأوصت بالقيام بمتابعة أفضل لهذه المسألة البالغة الأهمية وبأن تتخذ الدول الأعضاء التدابير اللازمة لضمان الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه اللجنة في التاريخ المحدد، وفقا لروح الإعلان المتعلق بالصندوق الاستئماني للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا (إعلان ليرفيل).

سادس عشر - مكان وموعد انعقاد الاجتماع المقبل

٢٠٦ - قررت اللجنة عقد اجتماعها الوزاري التاسع والثلاثين في بوجومبورا. وسيجري الإبلاغ بالتاريخ عبر القنوات الدبلوماسية.

سابع عشر - مسائل أخرى

٢٠٧ - لم تطرح أي مسألة على بساط البحث.

ثامن عشر - اعتماد تقرير الاجتماع الوزاري الثامن والثلاثين

٢٠٨ - اعتمدت اللجنة هذا التقرير في ٢ آب/أغسطس ٢٠١٤.

تاسع عشر - كلمة شكر

٢٠٩ - قام وزير الأمن الداخلي في رواندا، السيد شيخ موسى فاضل هاريريماننا، بتلاوة كلمة الشكر التالية باسم اللجنة:

نحن ممثلو الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، المجتمعون بمناسبة انعقاد الاجتماع الوزاري الثامن والثلاثين للجنة من ٢٩ تموز/يوليه إلى ٢ آب/أغسطس ٢٠١٤ في مالابو،

(أ) نؤكد من جديد تمسكنا بقيم السلام والأمن والاستقرار التي لا غنى لشعوبنا عنها ولا محيد عنها لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقتنا دون الإقليمية؛

(ب) نشيد بالجهود التي تبذلها بلداننا، فرادى ومجموعة، في سبيل تحقيق السلام والأمن والاستقرار والتنمية؛

(ج) نعرب عن سرورنا بمناخ الوئام والإخاء والثقة المتبادلة الذي ساد أعمالنا؛

(د) نعرب عن خالص شكرنا وعميق امتناننا لفخامة السيد تيودورو أوبيانغ نغيما مباسوغو، رئيس غينيا الاستوائية، ولحكومة غينيا الاستوائية وشعبها، على حفاوة الاستقبال والعناية الأخوية اللتين حظينا بهما طيلة مقامنا في غينيا الاستوائية.

المرفق الأول

نداء مالابو بشأن منتدى برازافيل للمصالحة الوطنية والحوار السياسي
بين الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى
نحن،

وزراء الخارجية ورؤساء وفود الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية
الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا،
الاجتمعون في مالابو، جمهورية غينيا الاستوائية، في إطار الاجتماع الوزاري الثامن
والثلاثين للجنة،

إذ نضع في اعتبارنا الوضع الجيوسياسي والأمني للدول الأعضاء:

- نعرب عن قلقنا العميق إزاء الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى؛
- نرحب بانعقاد منتدى المصالحة الوطنية والحوار السياسي بين الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى في برازافيل، من ٢١ إلى ٢٣ تموز/يوليه، الذي ضم السلطات الانتقالية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والجماعات المسلحة في إطار عملية للوساطة الدولية برعاية فخامة السيد دينيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو؛
- نرحب بتوقيع جميع الأطراف المعنية على اتفاق وقف الأعمال العدائية في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي يعد الخطوة الأولى في عملية ستستمر في سياق أعم في جمهورية أفريقيا الوسطى؛
- نحث مختلف الأطراف الفاعلة على احترام الالتزامات المتعهد بها على نحو يكفل العودة إلى مناخ السلام والأمن اللازم لإتمام العملية الانتقالية وعودة النظام الدستوري في جمهورية أفريقيا الوسطى؛
- نؤكد من جديد التزام دولنا بدعم العملية الانتقالية والمشاركة بنشاط أكبر في جميع الخطوات الرامية إلى حل الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى؛
- ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعمه للتسوية السلمية للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

- نشيد، مرة أخرى، بالبعثة الدولية لتقديم الدعم بقيادة أفريقية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، ونجدد إعرابنا عن امتناننا للبلدان الشقيقة والصديقة لما تقدمه من مساعدة متعددة الأوجه في إطار جهودها لاستعادة السلام الدائم في جمهورية أفريقيا الوسطى؛
- نناشد جميع الدول الأعضاء في اللجنة أن تسهم إسهاماً كبيراً، في الانتقال الفعلي من البعثة الدولية لتقديم الدعم بقيادة أفريقية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤؛
- نعرب عن امتناننا للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وكذلك الشركاء الإقليميين والدوليين على دعمهم القوي لجهود الوساطة الدولية.

حرر في مالابو، ٢ آب/أغسطس ٢٠١٤

المرفق الثاني

قائمة المشاركين

أنغولا

الرقم	الاسمان الشخصي والعائلي	الوظيفة
١ -	السيدة أنجيلا براغانسا (رئيسة الوفد)	وزيرة الدولة لشؤون التعاون بوزارة الخارجية
٢ -	السيد مانويل فييرا دا فونسيكا	مستشار في البعثة الدائمة لأنغولا لدى منظمة الأمم المتحدة، نيويورك
٣ -	السيد ألبرتو كابونجو	مستشار/دبلوماسي بوزارة الخارجية
٤ -	السيدة ماريا نارسيسا ماتوس ميغيل	دبلوماسية، سكرتيرة أولى في وزارة الشؤون الخارجية
٥ -	السيد سيباستياو فرانسيسكو دومينغوس كاردوسو	رئيس إدارة، والرئيس الأعلى للشرطة
٦ -	السيد مواندجو زيكافيسيني	مستشار بوزارة الداخلية
٧ -	السيد والكر ماركولينو دوس ريس غارسيا	مستشار كاتب الدولة في وزارة الخارجية
٨ -	السيدة تيريزا ماريا مانويل ألفيس أوغوستو	مستشارة وزير الخارجية
٩ -	السيد سيلسو فاوستينو دانجي فونجي	مستشار لوزير الدولة في وزارة الخارجية
١٠ -	السيد ماريو دومينغوس سيماو	مستشار عسكري في البعثة الدائمة لأنغولا لدى منظمة الأمم المتحدة
١١ -	السيدة ألبرتينا ويلسون دا سيلفا كارفايو إي سيلفا	كبيرة موظفين في وزارة الدفاع
١٢ -	السيد ديوجو فيرنانديس توريس	كبير موظفين في وزارة الدفاع الوطني
١٣ -	السيد ليموس كوريبا دا كونتشيساو	رئيس إدارة بوزارة الدفاع الوطني

بوروندي

الرقم	الاسمان الشخصي والعائلي	الوظيفة
١٤ -	السيد غابرييل نيزيغاما (رئيس الوفد)	وزير الأمن العام
١٥ -	السيد زاكاري غاهوتو	سفير، مدير عام للشؤون المتعلقة بالمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الأجنبية

الوظيفة	الرقم الاسمان الشخصي والعائلي
رئيس مكتب خاص بالمديرية العامة للشرطة الوطنية ببوروندي	١٦ - السيد زينون نداينيزي
الكاميرون	
الوظيفة	الرقم الاسمان الشخصي والعائلي
سفير فوق العادة ومفوض للكاميرون في غينيا الاستوائية	١٧ - السيد لازار مبييل بالا (رئيس الوفد)
مدير شؤون الأمم المتحدة والتعاون اللامركزي في وزارة العلاقات الخارجية	١٨ - السيد ديزيريه جان كلود أوونو مينغيل
الكونغو	
الوظيفة	الرقم الاسمان الشخصي والعائلي
سفيرة فوق العادة ومفوضة للكونغو في غينيا الاستوائية	١٩ - السيدة سيلستين كواكو
وكيلة أمين عام، ورئيسة إدارة الشؤون المتعددة الأطراف	٢٠ - السيدة شانتال ماريز إيتوا - أبويولو
سفير متجول، ومدير مركز التحليل والاستشراف	٢١ - السيد بينقونو رولاند بيكومو
منسق المسائل الاستراتيجية في وزارة الخارجية والتعاون	٢٢ - السيد فيليب لونغوندا
مستشار لشؤون الأمن	٢٣ - السيد فرانسوا ندي
مستشار لشؤون الجيش والدرك والموارد البشرية في وزارة الدفاع الوطني	٢٤ - السيد بيرنارد سابا
مستشار في برئاسة الجمهورية	٢٥ - السيد غابرييل أنغابا
مدير الشؤون المتعلقة بمنظمة الأمم المتحدة	٢٦ - السيد داماز راوول أوكو
مفتش للشؤون البحرية والمرفئية/ملحق معني بالأمن والسلامة والملاحة البحرية في وزارة النقل البحري التجاري	٢٧ - السيد إتوا فووالاتشاني
ملحق لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون	٢٨ - السيد غوث أمبومو أوتساكا
مستشارة أولى بسفارة الكونغو في غينيا الاستوائية	٢٩ - السيدة آن - ماري روز كيونغي - سامينو

غابون

الرقم	الاسمان الشخصي والعائلي	الوظيفة
٣٠ -	السيد ديودوني نزينغي (رئيس الوفد)	وزير متدب لدى وزارة الخارجية
٣١ -	السيد ميشيل ريجيس أونانغا ندياي	وزير مستشار، البعثة الدائمة لغابون لدى منظمة الأمم المتحدة في نيويورك
٣٢ -	الجنرال فيكتور مونانغا أماتيا	مستشار بوزارة الداخلية، ومنسق وطني مكلف بالأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة

غينيا الاستوائية

الرقم	الاسمان الشخصي والعائلي	الوظيفة
٣٣ -	السيدة ماريا أنجيليس ميغا بيبانغ	وزيرة دولة مكلفة بالشؤون المالية والتفتيش والترات بوزارة الخارجية والتعاون
٣٤ -	السيد نارسيسو نتوغو أبيسو أويانا	سفير ومستشار دبلوماسي بوزارة الخارجية والتعاون
٣٥ -	السيد سانتياغو مبا سيما إنغونا	ضابط بهيئة الأركان العامة للقوات المسلحة
٣٦ -	السيد مارتان أوسا نديميسوسو	عقيد، رئيس شعبة العمليات، هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة
٣٧ -	السيد ريمودو أوندو ندجينغ مانغو	مدير عام لمكتب وزير الدفاع الوطني
٣٨ -	السيد أوندو نكلو إيسينغ	المدير العام للهجرة
٣٩ -	السيد جواكيم أوونو إيسونو أنغونو	مقدم، مستشار لرئاسة الحكومة في شؤون الأمن والانضباط الشخصي
٤٠ -	السيدة روزاليا نغيدونغ أبيسو أسانغونو	الإدارة العامة للحدود بوزارة الداخلية والمؤسسات المحلية
٤١ -	السيد روك أويونو أوندو	المدير العام المكلف بالديمقراطية برئاسة الحكومة
٤٢ -	السيد دومينغو سيما إيبانغ نتونغونو	نائب المدير العام للأمن المكلف بالشرطة الوطنية
٤٣ -	السيد خوسي - أنتونيو إدجانغ نتوتومو	المدير العام للتكامل الإقليمي

جمهورية أفريقيا الوسطى

الرقم	الاسمان الشخصي والعائلي	الوظيفة
٤٤ -	السيدة صوفي بولشيري غبادين (رئيسة الوفد)	سفيرة، مديرة مكتب وزير الخارجية والتكامل الأفريقي والفرانكوفونية
٤٥ -	السيد شوروبان مولوغباما	سفير، مدير عام للشؤون السياسية
٤٦ -	السيد ريشار غاتيان هيومي - دو - مواندي	مفتش عام للجيش الوطني

جمهورية الكونغو الديمقراطية

الرقم	الاسمان الشخصي والعائلي	الوظيفة
٤٧ -	السيد سيلستان توندا يا كاسيندي (رئيس الوفد)	نائب وزير الخارجية والتعاون الدولي والفرانكوفونية
٤٨ -	السيد جون سميث كابينغيلي	مستشار سياسي مكلف بمنع نشوب النزاعات وإدارتها
٤٩ -	السيد كزافييه - أونوريه تاتي	مدير عام للدائرة المعنية بشؤون أفريقيا والشرق الأوسط

رواندا

الرقم	الاسمان الشخصي والعائلي	الوظيفة
٥٠ -	السيد الشيخ موسى فاضل هاريريمانا (رئيس الوفد)	وزير الأمن الداخلي في رواندا
٥١ -	السيد جان داماسين روداسينغوا	رئاسة الجمهورية
٥٢ -	السيد ديو نكوسي	مدير بوزارة الخارجية والتعاون
٥٣ -	السيد ويلسون رويغامبا	مدير في مكتب رئاسة الجمهورية

سان تومي وبرينسيبي

الرقم	الاسمان الشخصي والعائلي	الوظيفة
٥٤ -	السيد أورينو خوسي بوتيلو غونسالفيس (رئيس الوفد)	سفير، مدير السياسة الخارجية
٥٥ -	السيد ألكسندر دي سوسا بونتيس سيغونديو	مقدم، قائد مركز التدريب العسكري

تشاد

الرقم	الاسمان الشخصي والعائلي	الوظيفة
٥٦ -	السيدة إيزابيل حسنى كاسيري (رئيسة الوفد)	وزيرة دولة في وزارة الخارجية والتكامل الأفريقي
٥٧ -	السيد تورديتا راتيباي	مدير الشؤون القانونية بوزارة الخارجية والتكامل الأفريقي
٥٨ -	العقيد محمد نيل أباكار	منسق عسكري في وزارة الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي

مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا

الرقم	الاسمان الشخصي والعائلي	الوظيفة
٥٩ -	السيد ليوناردو لارا	نائب مدير وموظف مختص في الشؤون السياسية

المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المتاخمة

الرقم	الاسمان الشخصي والعائلي	الوظيفة
٦٠ -	السيد ثيونيسي موتسينداشياكا	سفير وأمين تنفيذي للمركز الإقليمي المعني بالأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة

المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا

الرقم	الاسمان الشخصي والعائلي	الوظيفة
٦١ -	السيد أهوانو أغبيسي	منسق إقليمي لدى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومدير المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا
٦٢ -	السيد تيموثي فرانكلين كيفن فونيوي	المسؤول عن البرمجة والإعلام والوثائق

لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا

الرقم	الاسمان الشخصي والعائلي	الوظيفة
٦٣ -	السيد عبد الله باتيلي	الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا
٦٤ -	السيد بوريث تشوماي	المساعد الخاص للممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا
٦٥ -	السيد نوربرت أويندجي	مسؤول عن الإعلام بمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا
٦٦ -	السيد جيمس أجي	مستشار للشؤون السياسية بمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا
٦٧ -	السيدة نورا بن يعقوب	مستشارة للشؤون السياسية بمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا
٦٨ -	السيدة أبلافي أبيه	مساعدة إدارية بإدارة الشؤون السياسية لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا
٦٩ -	السيد ويلي ندونغ أكوري	مسؤول في دائرة الإمدادات في مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا

الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا

الرقم	الاسمان الشخصي والعائلي	الوظيفة
٧٠ -	الجنرال غي بيير غارسيا (رئيس الوفد)	وكيل الأمين العام المكلف بإدارة الإدماج البشري والسلام والأمن والاستقرار في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا
٧١ -	الجنرال موريس أغورو مامبا	مدير آلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا
٧٢ -	السيد دانييل باسكال إلونو	خبير محلل، آلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا/الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا
٧٣ -	السيد تييري زانغ	خبير في الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة
٧٤ -	السيد بوتي - لامبير أوفونو	خبير محلل، آلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا

الضيوف الخاصون

الوظيفة	الرقم الاسمان الشخصي والعائلي
المكلف الأول بالدراسات بالمديرية العامة للأمن الوطني، ومدير مركز الأبحاث في المدرسة الدولية لقوات الأمن، والمنسق الإقليمي لمسائل محاربة الإرهاب ومنع انتشار الأسلحة في وسط أفريقيا	٧٥ - السيد وولسون مفومو إيلا
رئيس وحدة دعم الانتخابات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا	٧٦ - السيد بيير سيميون أثومو - ندونغ
كبير المستشارين الإقليميين في مسائل النزاعات والتنمية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٧٧ - السيد كارنا سورو
مستشار إقليمي معني بالساحل بمكتب الاتصال للمركز الإقليمي لأفريقيا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٧٨ - السيد برنارد موكام

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

الوظيفة	الرقم الاسمان الشخصي والعائلي
المسؤول عن البرمجة والإعلام والوثائق	٧٩ - السيد تيموثي فرانكلين كيفن فونيوي
بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في أفريقيا الوسطى	٨٠ - السيد رينر أونانا